

الأسهم التشغيلية الخاملة في البورصة «صداع» يرسخ المضاربات

03

شركات راكدة بسبب السيطرة وأخرى لعدم عناية كبار الملاك

02

تجربة صانع السوق لم تنجح 100% وتحتاج تطوير

01

المستثمرون يبحثون عن الأسهم السائلة ولو بمخاطر مرتفعة

أغلبية كبيرة تصل أو تزيد عن 90% وأكثر، وبالتالي معدلات الدوران غير ذات أهمية فضلاً عن أن سعرها السوقي مرتفع. 3. أسهم أخرى خاضعة لسيطرة وذات هوية عائلية، وبالرغم من جودتها استثمارياً لكنها تقع في مرتبة غير متقدمة ضمن أولويات المحافظ والصناديق أو حتى المضاربين، حيث أن خمول السهم يمثل عبء على الأداء، حيث يكون أشبه بورقة مالية غير مسعرة، فضلاً عن أن هذه الأسهم لا تعكس الأداء الإيجابي والنتائج المالية. 4. بعض الأسهم أو القطاعات مثل أسهم التأمين خاملة تاريخياً ولا تحظى بالإقبال الجيد من المستثمرين، وبالرغم من نتائجها الجيدة وتوزيعات بعض الشركات النقدية، إلا أنها تعاني من خمول مزمن. 5. غياب المبادرات بشكل أساسي من الملاك، حيث أن بعض الأسهم محسوبة على شركات كبرى من رواد إدارة الأصول، فيما تحقق بعض المجاميع أهداف محددة ليس من بينها عكس قيمة السهم للأداء، والنماذج التي ترسخ لذلك الواقع والنهج عديدة. يبقى التأكيد على أن تنامي تلك الظاهرة يرسخ المضاربات، حتى لو كان السهم يحمل مخاطر كبيرة ومعلومة وواضحة.

م	الشركة	معدل الدوران %	عائد التوزيعات النقدية	مضاعف السعر للربحية P/E
1	التجاري	0%	7.1%	7.6
2	الخليج للتأمين	0%	2.4%	12.6
3	ب كويتية للتأمين	0%	10.4%	6.9
4	الكوت	0%	5.9%	14
5	نابيسكو	1%	5.3%	8.4
6	التقدم التكنولوجي	1%	3.2%	0
7	أم القوين	1%	4.2%	19.3
8	التمدين الاستثمارية	1%	6%	7.8
9	الأهلية للتأمين	1%	1.6%	8.4
10	الإعادة	0.8%	2.3%	8.7
11	السينما	1%	6.4%	7.6
12	أوريدو	2%	6.4%	7.6
13	التمدين العقارية	2%	4.3%	9.8
14	امتيازات	2%	0	0
15	وطنية مواد البناء	3%	4.6%	17.4
16	ميدان	3%	0	13.3

من العوائق إن وجدت. لكن هناك جانب آخر يتعلق بكبار الملاك، وهو ما ذا يريدون؟ من واقع القائمة معدل الدوران يبدو في درجة أقل بالنسبة لكبار الملاك، خصوصاً وأنهم يتمتعون بملاءة عالية. 2. بعض الأسهم الخاملة في القائمة يكون خمولها من آثار الاستحواذ الإلزامي الذي نفذ عليها، فهي أسهم مملوكة بنسب

اكتب حازم مصطفى:

ليس مستغرباً تكس السيولة في شريحة محددة من الأسهم بشكل متواصل وملحوظ في ظل خمول شريحة من الأسهم تصل إلى مستويات شديدة من الركود. فبالأرقام تتراوح معدلات دوران 16 سهم مدرج في البورصة بين 0.8% و 3%، تشمل أسهم بنوك وشركات تشغيلية مختلفة، عقارية واستثمارية وتأمين واتصالات، وهي شركات من المصنفة على صعيد الأداء والعوائد وكبار الملاك لكنها خاملة وتعاني من ضعف حاد في معدلات الدوران. بجانب أن الأداء المالي والأرقام التي تحويها الميزانية مطلوب أن تشمل على أداء جيد ومركز مالي قوي وتوزيعات مستدامة، لكن أيضاً سائلة السهم مطلوبة ومهمة بالنسبة للمستثمرين بدرجة لا تقل أهمية عن البيانات والمعطيات الأخرى. مصادر استثمارية أشارت إلى جملة أسباب لركود تلك الأسهم من أهمها: 1. عدم نضوج تجربة صانع السوق حتى الآن، والذي لا يزال يعمل بطريقة أفرصني أسهم أو مبالغ مالية، وفي كلتا الحالتين تكون المبالغ التي يوفرها العميل ضئيلة. التجربة تحتاج ابتكار وإعادة نظر في كثير

2,117 مليون دينار من ديون «الأولى» مقدم فيها دفعوع بالتقادم

أوضحت مصادر قانونية أن أبرز أسباب استبعاد 2.117 مليون دينار كويتي من قائمة الديون المقبولة في ملف هيكل الشركة الأولى للاستثمار أنها منظورة قضائياً ومقدم فيها دفعوع بالتقادم، حيث أن أحدها صدر فيها حكم رفض في 23 إبريل الماضي للتقادم الطويل، وأخرى وقف تعليقي لحين الفصل في الهيكل، وديون أخرى لا تزال منظورة في أول درجة.

53,2% تراجع في قيمة استثمارات «بيتك» في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة

الزميلة والمشاريع المشتركة بقيمة 283.690 مليون دينار بنسبة 53.2% تقريباً، حيث بلغت قيمتها الإجمالية كما في نهاية النصف الأول 250.174 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 533.864 مليون كما في النصف الأول من 2024.

ارتفعت استثمارات «بيتك» بنهاية النصف الأول من العام الحالي 2025 في أوراق الدين المالية بقيمة 1.341 مليار دينار، حيث بلغت 7.424 مليار دينار مقارنة مع 6.083 لنفس الفترة المقابلة من العام الماضي. في المقابل تراجع قيمة الاستثمارات في الشركات

95,6% تراجع في مخالفات قواعد المحافظ الاستثمارية ومخالفات التداول

للتداول وسلوكيات السوق، حيث أخذت في التراجع والانخفاض إلى أدنى مستوى لها وفقاً لآخر تقرير 2024-2025، حيث بلغت إجمالي المخالفات 6 فقط بواقع 3 مخالفات تداول وسلوكيات السوق و 3 مخالفات قواعد المحافظ الاستثمارية وعمليات الأسواق. وتعتبر تلك النسبة من أفضل النسب التي تعكس التزاما بالقواعد والقوانين.

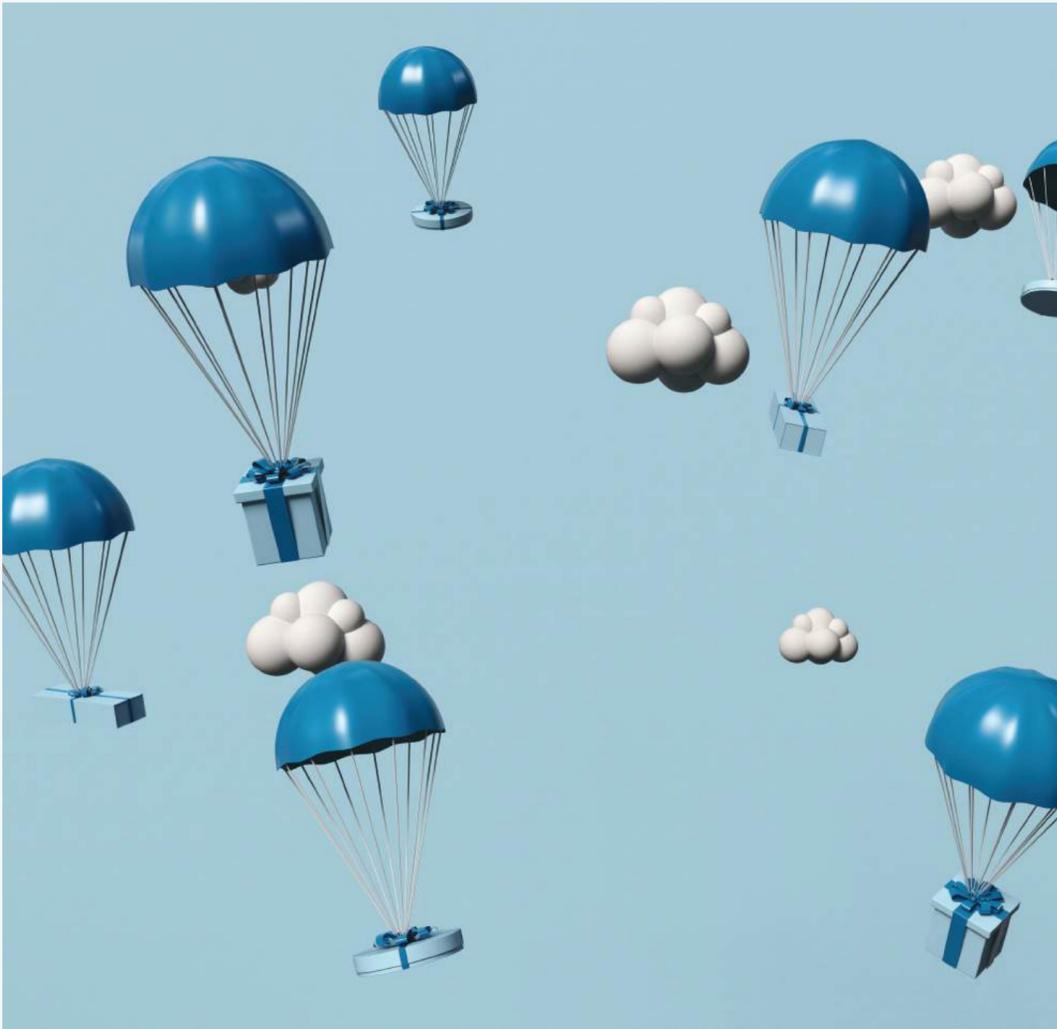
تراجعت مخالفات قواعد المحافظ الاستثمارية وعمليات الأسواق وكذلك مخالفات التداول وسلوكيات السوق بنسبة 95.66% مقابل مخالفات تم رصدها رقابياً بنسبة 4.34%. التراجع في المخالفات جاء بين 2016 التي شهدت أعلى معدل للمخالفات على الإطلاق بواقع 138 مخالفة، منها 118 مخالفة لقواعد المحافظ الاستثمارية وعمليات الأسواق، و 20 مخالفة

هل المشاريع والصفقات تهبط فجأة بـ «الباراشوت» على الشركات؟

الضوابط الملزمة
أكثر جدوى
من الاجتهاد
المنفرد لكل
شركة

هل يتم تعميم
مبادرة الإعلان
المبكر عن
دراسة فرصة
استثمارية؟

نفي متكرر
لتوافر معلومات
جوهرية
لشركات النشاط
المفاجئ



دراسة فرصة، وسبق ذلك شركة قدمت بياناتها المالية بشكل مبكر أيضا لكنها ظلت تجربة وحيدة دون أن تتسع، كونها اختيارية. مصادر استثمارية أكدت أن بعض السلوكيات الإيجابية المطلوبة تحتاج ضوابط وإلزام ليتم التقيد بها، لكن تركها لتقدير كل جهة يبطئ اتساع التجربة ويجعلها غير ملزمة وعرضة لتقدير كل شركة، أو تقييم ورغبة المجلس في هذا الملف، وقد تتغير تلك الرغبة في ملف دون آخر. يبقى التأكيد على أن الضوابط الملزمة أثبتت جدواها مقارنة بالمبادرات الإيجابية الاجتهادية لكل شركة تسعى إلى تعميق تجربتها في الشفافية وبناء جسور الثقة مع مساهميها والمستثمرين المحتملين.

بذلك أعطت إشارة بأن هناك فرصة أو معلومة قد يكون لها تأثير، وبالتالي تكون وفرت حد أدنى من الشفافية للمستثمرين، ووفرت أيضا الحماية لجموع المستثمرين من المعلومات غير الدقيقة التي يتم ترويجها. بين رغبة المستثمرين بالاستثمار والاندفاع وراء معلومات إيجابية، وحرص بعض الشركات عن الكشف عما لديها من مشاريع أو إجراءات أو تحركات قابلة للاستكمال أو الفشل، يبقى إيجاد آلية ضامنة لحقوق كل الأطراف، قاعدة واجبة في ضوء دراسة الممارسات والحالات والوقائع واستخلاص الضوابط. ملف الإفصاحات المبكرة مشروع إيجابي يحتاج إلى دراسته كجزء من مسيرة تطوير ملف الشفافية بعد أن استحدثت شركات هذا السلوك بإفصاحاتها المبكرة عن

من واقع التعقيب على النشاط المفاجئ أو الاعتيادي الذي تشهده بعض الأسهم، تلتقي وتتفق أغلبية التبريرات والإيضاحات من الشركات بأنه ليس لديها ما يبرر النشاط بخلاف ما سبق ذكره أو تم الإعلان عنه، والتعقيب ينفي وجود معلومات جوهرية أو وجود أسباب تبرر النشاط، وهذه الإفصاحات والتعقيبات التي تصدر تعتبر بمثابة صك موثوق ومؤكد وأقوى من أي معلومة أخرى خارجية يتم تداولها، وبالتالي هناك قرارات تتخذ بناءً على تلك الإفصاحات ومراكز مالية تُبنى عليها، لذلك ليس من العدالة لاحقاً وفي غضون أيام قليلة أن يتم الكشف عن معلومة جوهرية مؤثرة.

في بعض الحالات لاحقاً يتضح على المدى المنظور بعض المعلومات ذات صلة بصفقات تخارج أو دخول في مشروع أو استثمار نوعي جديد، وهنا يبرز التساؤل الأهم، هل تهبط المشاريع أو المتغيرات ذات التأثير الإيجابي، أو طلبات شراء أصل، أو قرار تخارج على الشركات فجأة؟ أم أن النشاط الذي تشهده بعض الأسهم بشكل مفاجئ هو فعليا نشاط مضاربي، وليس كل نشاط بالتبعية أو بالضرورة أن يكون وراءه متغيرات جوهرية؟ بعض الشركات بحسب مصادر تتحفظ في الإعلان عن الملفات الجوهرية، خصوصا إذا لم تكتمل أو تنتهي بالتوقيع النهائي، على اعتبار أنها لم تصبح واقعا. لكن ملف التعقيب، خصوصا في حالات وجود مشاريع أو مؤثرات أو معلومات جوهرية يمكن ضبطها أكثر، خصوصا في حالات الضرر عند الإفصاح المبكر، حيث يمكن للشركة أو الكيان الإبلاغ بأن هناك معلومات محتملة حتى لا يتم الإخفاء أو النفي القاطع وبعد أيام قليلة يتم الإعلان.

الفارق الزمني بين نفي أي شركة وإعلانها عن أي معلومة جوهرية مؤثرة قليل ولا يتناسب مع حجم المعلومة، خصوصا إذا ما كان تخارج أو دخول في مشروع أو قرار استثمار أو استحواذ أو غيرها من المؤثرات، حيث أن مثل هذه القرارات أو المشاريع تحتاج وقت للدراسة والتقييم، وبالتالي هناك أساس لمعلومة جوهرية، تتم أو لا تتم هو أمر آخر، لكن بعض الشركات تنفي ويكون لديها بواذر أو أساس أو نواة لمعلومة جوهرية، لكنها لازالت غير مكتملة 100%. هناك حلول لمزيد من الضبط ومزيد من الشفافية لمثل هذه الملفات، بأن يتم اعتماد نظام الإعلان المبكر، وقد نجحت هذه الممارسة من بعض الشركات بالإعلان المبكر بأنها تدرس وتقيم فرصة استثمارية حالية، فهي

ملف نصاب الجمعية العمومية... هل يعاد فيه النظر حماية لأصحاب المصلحة؟

**أصول جوهرية مهمة
خرجت من شركات
بمباركة عمومية عادية**

**قرارات مصيرية تحتاج
ضوابط إضافية تعالج
تمريرها بمن حضر**

**مطالب بإعادة
«تصنيف» الملفات
والقضايا الجوهرية**

في الجمعيات التي تمر بمن حضر يجب أن تكون محل دراسة وتقييم واستنباط للدروس والعبر والملاحظات من أجل وضع حلول ومعالجات مستقبلية ناجحة لها يكون هدفها المزيد من الحماية لصغار المستثمرين.

قرارات خفض رأس المال والتي يأتي بعضها في غير صالح المساهمين، لاسيما وأنها تقلص وتشطب أسهمهم سواء لمقابلة خسائر أو إطفائها، رغم أنهم لم يتسببوا فيها ولم يديروا الشركة ولم يورطوا الشركة في استثمارات أو قرارات سلبية، فقط هم حملة للأسهم، في حين تأتي قرارات أخرى لخفض رأس المال لأهداف عديدة ليس من بينها فائدة للمساهمين إلا في حالة واحدة وهي الخفض لإعادة الأموال لعدم الحاجة، ما عدا ذلك يدفع المساهم ثمن كبير من أمواله على قرارات اتخذها غيره تسببت في خسائر.

من أبرز وأهم وأخطر القرارات التي تعرض على الجمعية العادية هي السماح والترخيص والموافقة لأعضاء مجلس الإدارة بمنافسة الشركة والجمع بين عضويات متشابهة أو اتجار عضو مجلس الإدارة لنفسه أو للغير في نفس نشاط الشركة، وهو ملف يحوي تضارب مصالح واضح، ويجب ألا يكون له محل أساساً من النقاش، ورغم ذلك يعرض على جمعية عادية فقط قد تنعقد بأقلية من حضر في الجولة الثانية.

خلاصة الأمر، التجارب تكشف الثغرات والملاحظات وتكشف الحاجة للضوابط الإضافية التي تواكب تطور الممارسة، ومراجعة كل مرحلة من الضروريات التي يجب تكريسها كممارسة، وهي تأتي لأهداف التطوير وتكريس الثقة وتوفير أقصى درجات الحماية لصغار المساهمين، وتشجيع وتحفيز استثمار الفوائض لإحداث النشاط وتنمية الاقتصاد وتوفير التمويل تفعيلاً لمفهوم السوق المالي.



بأقلية أيضاً، وأمام هكذا قرارات مصيرية يجب أن تلغى أمامها «قاعدة بمن حضر». حالات من بعض أصحاب المصالح المتشابكة يكون لهم ديون على الشركة، سواء قرض أو غيره، رغم أنه أقرضها بمحض إرادته ووفق مصلحة ربحية وقت منح القرض سترتد عليه بالإيجاب، حيث وظف سيولة لديه بفوائد كبيرة، في بعض المحطات يعلي بعض الملاك مصالحهم على مصالح الأقلية، لمجرد سيطرة إدارية أو سيطرة نسبية وتمرير البنود بمن حضر، فيتخذون قرارات استباقية بحل أو تصفية الشركة لاسترداد ديونهم وتسويتها كأولوية بعد بيع كل الأصول. بعض الدعوات التي تعلنها شركات تتم بمساحات ضيقة وصغيرة وغير مقروءة ولا مرئية، وقاعدة من المساهمين لا يعلمون عنها إلا بعد انعقادها، وفي وسائل يتم اختيارها بعناية كونها ليست أكثر انتشاراً أو اتباعاً. الممارسات السابقة للقرارات المصيرية

20% أو أكثر؟

ملف الجمعية غير العادية يستحق الدراسة وإعادة النظر واستحداث ضوابط يكون هدفها حماية الحقوق والمصالح. **سردت مصادر بعض من الممارسات التي يمكن أن تتم باستغلال بند بمن حضر:**

أصول وحصص ومساهمات يتم إخراجها من الشركات تحت غطاء من الجمعية العمومية درءاً للمسائل اللاحقة أو الطعن، أو إبعاداً لشبهات التنفيح، رغم أن بعضها يكون مغلف بمصالح خاصة، لكن المبرر أن الجمعية وافقت وأقرت. قرارات التصفية وحل الشركة من القرارات التي تصب في مصلحة أطراف دون أخرى، فهناك بعض الأطراف المسيطرة ترى مصلحتها الخاصة وتوجه القرارات في اتجاهها، والأقلية عليها الطاعة والانصياع رغم الاعتراضات أو تسجيل الملاحظات، لكن عند الحسم بالتصويت أو بمن حضر تؤخذ القرارات

دعت مصادر اقتصادية وقانونية إلى ضرورة فتح ملف النصاب في الجمعيات العمومية ووضع موضع الدراسة العميقة وتطويره، حماية لمصالح المساهمين وحقوقهم.

وقالت المصادر أنه يجب إعادة تصنيف البنود المعروضة على الجمعيات العمومية وفق درجة الأهمية، مع تقييد نسبة النصاب كضرورة دون تمريرها بمن حضر في الجولة الثانية، خصوصاً في القضايا المصيرية والجوهرية.

تفصيلياً، توضح مصادر قانونية أن الجمعية العادية يلزمها 50% + فصاعداً حتى تنعقد، فيما الجمعية غير العادية يستلزم لها نصاب 75% حتى يكون انعقادها صحيحاً، وهي نسبة نابغة من درجة أهمية البنود، وتتماشى مع أهمية القرارات، خصوصاً عندما تتعلق بتعديلات على النظام الأساسي أو عقد التأسيس أو زيادة رأس المال أو خفضه، بمعنى أشمل، كل ما يتعلق بالقرارات الجوهرية يحتاج جمعية عمومية غير عادية لإقراره. ومن هنا تأتي أهمية القرارات وأهمية الجمعية غير العادية التي يتضح من اسمها «غير عادية»، لذلك يجب تقييد النسبة وعدم تمريرها بمن حضر، لأنها تفقد شرط الاستثنائية وتكون أقلية وافقت وقررت نيابة عن أغلبية.

إجرائياً، فالجمعية في الجولة الأولى عندما لا تنعقد يتم تأجيلها للجولة الثانية وتنعقد بمن حضر، وهنا مكن الخطورة، ومبدأ وقاعدة يتنافيان مع الأهمية والحرص الثابت في الجولة الأولى للجمعية غير العادية، فما الذي تغير، وهي ذات الجمعية الاستثنائية التي تحتاج نصاب محدد؟

التساؤل: الجمعية غير العادية في الجولة الثانية هي ذاتها التي كانت في الجولة الأولى ومطلوب لها 75%، فكيف يتم السماح في الجولة الثانية بتمرير البنود بمن حضر، وبفجوة قد تكون بعيدة بنسبة

التكنولوجيا في خدمة المستثمرين

وخيارات وحلول تقنية لهذا الغرض من أجل ضمان إشعار المساهمين بشكل مباشر دون الاعتماد المطلق على هل رأى الإعلان عن الجمعية العمومية أم لم يراه.

وغيرها، وحتى حضور الجمعيات العمومية بات إلكترونياً، لماذا لا يتم إشعار المساهمين عبر رسائل مباشرة، علماً أنها لا تكلف الشركة أي أعباء مالية مع وجود برامج

مصدر قيادي استثماري مخضرم قال لـ «الاقتصادية» أنه في ظل التطور التقني المذهل، وتمدد التكنولوجيا الذكية في كافة النواحي التجارية والاقتصادية والعلمية

نزاع الشركة الأم مع التابعة!

شركة تابعة تم تأسيسها لتكون زراع وبوابة للشرق الأقصى ونشاط إضافي للكيان الأم. معلوم أن الشركة التابعة تحت السيطرة لصالح الشركة الأم، لكن حالياً تتم ملاحظتها قضائياً وتحت مرمى دعاوى لمطالبتها بمستحقات وأموال عليها.

المؤسس والمالك والموجه للكيانين واحد، فكيف يحدث ذلك؟ إذا كانت العلاقة بين الشركات التابعة أو حتى الزميلة تدار هكذا، فكيف ستكون العلاقة التجارية مع الأطراف الأخرى؟ إنها واحدة من العجائب والممارسات الفريدة!!

«برقان»: سندات الشريحة الثانية لرأس المال الربع الثالث 2026

وأوضح بأنه سيتم تقييم الخيارات وعليه سيتم اتخاذ القرار نحو المسار الأمثل مع اقتراب ذلك التاريخ.

توقع بنك برقان أن يتم استدعاء السندات من الشريحة الثانية لرأس المال في الربع الثالث من العام 2026.

هل وعود رئيس مجلس الإدارة في الجمعية العمومية تحت طائلة المحاسبة لاحقاً

متواصلة، هل تقع تلك الوعود تحت طائلة المحاسبة؟ خصوصاً وأنها تكون وعود مؤثرة.

من رؤساء مجالس الإدارات بشأن التوزيعات النقدية السنوية، والتي يتم تحديدها بنحو ثلاث سنوات

يتساءل مساهمون ومستثمرون عما إذا كانت الوعود التي يتم إطلاقها في الجمعيات العمومية

صندوق الأسرار:

10 شركات تتضمن ميزانياتها كل فترة مالية ذات الملاحظة من مدقق الحسابات ومهورة بملاحظة جاري اتخاذ اللازم ومعالجة الأمر، فمتى سيتم ذلك؟ وهل الأمر سيبقى مفتوح بلا سقف؟ وما هي الإجراءات التي يتم العمل عليها وتأخذ كل هذا الوقت؟ مطلوب إيضاحات أكثر شفافية.

11 أحد البنوك اتخذ قراراً داخلياً بتقليل انكشافاته على بعض القطاعات بعد أن وصل إلى المستوى والسقف المحدد لها.

12 بلغت مساهمة بنك الخليج المتحد 9 ملايين دينار كويتي ضمن إجمالي إيرادات بنك برقان خلال الربع الثاني من العام الحالي.

13 أحد القيادات المصرفية الخبرة التي خرجت مؤخراً لديها فرصة أفضل وستستقر في منصب في مجموعة أخرى قريباً.

14 صدور حكم أول درجة على رئيس مجلس إدارة شركة.

15 شركتين ضمن نفس المجموعة قامتا بعملية زيادة رأس مال. ما توزعه شركات المجموعة للمساهمين من أرباح نقدية أقل بكثير مما تحصل عليه من سيولة من المستثمرين والسوق عموماً. القاعدة بالعكس، يفترض أنها ترفد المساهمين والسوق أكثر، حيث أن المستثمر استهدف السوق بالدرجة الأولى أملاً في الحصول على أرباح وعوائد، وليس ليدفع للشركات.

بإنتاج المواد الإنشائية بتخصصاتها وتشعباتها، لتحقيق تكامل أنشطة ضمن مجموعته، فضلاً عن أنه يرى في الأفق مشاريع إنشائية وإسكانية وبنية تحتية ضخمة قادمة.

6 شركة عقارية كان لها مطالبات مالية على شركة أخرى متوسطة الحجم واتضح أنها أفلست، لا زالت تحلم باسترداد الحق، وعرضت مشكلتها على أكثر من قانوني، لكنهم "يعوفون" الملف لأنه إضاعة وقت واستهلاك طاقة بلا فائدة. الشركة ذاتها لديها كيان تحت التصفية والإفلاس منذ أكثر من 12 عام، والأفراد وباقي المساهمين غير قادرين على الحصول على أموالهم. طوعوا خيراتكم التي تتم ممارساتها على المساهمين على الكيان الذي أفلس وتطالبونه بمستحقاتكم.

7 سجل صافي هامش الفائدة نقطة سالبة في أحد البنوك بحدث غير متكرر، كما جاء التبشير، ما أدى إلى انخفاض صافي دخل الفائدة، لكن من المتوقع وفق التأكيد بأن يعود صافي هامش الفائدة إلى مستواه الطبيعي عند 1.3% مع الحفاظ عليه حتى نهاية 2025.

8 كثير من المساهمين متفائلون جداً ويعولون على انضمام عضو مجلس إدارة مؤخراً لأحد المجاميع كونه يتمتع بحضور اجتماعي ومهني من طراز محترف وتاريخه العملي ناجح ... ولو أتاحت له الفرصة أكثر ستظهر بصمته.

9 ملف خفض رأس المال، منذ الإعلان عنه ثم التراجع والتأجيل، شكل عامل ضغط نفسي كبير على شريحة من المساهمين. مطلوب من الشركة بيان واضح ومفصل وقاطع يوضح الأمر ويضع النقاط على الحروف.

1 من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه، ومن أخذها يريد إثلافها أثلفه الله.

يُبيّن الحديث أن من أخذ أموال الناس على سبيل القرض أو غيره من أوجه المعاملات، وهو يقصد ويعزم على رد دينه؛ يسر الله له، أما من أخذ أموال الناس على سبيل القرض أو غيره من أوجه المعاملات، وهو يريد «إثلافها»، أي: عدم ردها؛ «أثلفه الله»، أي: أذهب ماله من يده، فلا ينتفع به في الدنيا؛ لسوء نيته، وعاقبه على الدين في الآخرة.

...هل يقرأ هذا الحديث جيداً من يماطل ويماور أحد البنوك الإسلامية على سداد القرض والالتزام القائم والمستحق عليه؟!

2 شخصية نسائية تحمل درجة علمية رفيعة استقالت في وقت قياسي جداً من مصرف، حيث لم تتحمل بيئة العمل الداخلية رغم منصبها المهم وراتبها الكبير... وبالرغم أيضاً من أن صورتهم في البيانات "تبارك الرحمن" عالميين، مثاليين، مبادرين، بيئة حاضنة داعمة للكفاءات الوطنية.

3 اتضح أن حضور رئيس مجلس الإدارة مثل غياب واحد لا أثر يذكر... مستمع جيد فقط ويتأثر بما يسمع ... لكن بلا أي قرار أو بصمة حاسمة.

4 مستثمر يملك 220 ألف سهم ... فجأة أصبحوا 120 ألف ثم 320 ألف، تخاريف سيستم قديم لأحد الشركات التي تكابر بأن سيستمها الأفضل رغم أنه يحتاج تطوير وتحديث ومعالجات. ما حدث مؤشر وإشارة قوية وكافية قبل أن "تدعمون الطوفة" في حالة أكبر.

5 مجموعة رجل أعمال "من المصنفين" ضمن قوائم الأشخاص المعرضين سياسياً يبحث عن مصانع متخصصة

صندوق الأسرار

خمسة عشر عامًا على إنشاء هيئة أسواق المال: بين الإنجاز والطموح

بقلم المحامي الدكتور سعود ناصر الطامي

محكم وموفق محلي لدى مركز الكويت للتحكيم التجاري



في فبراير من عام 2010، خطت الكويت خطوة فارقة في مسار تطوير اقتصادها وأسواقها المالية بإصدار القانون رقم 7 لسنة 2010 بإنشاء هيئة أسواق المال. جاءت هذه الخطوة في سياق الحاجة إلى تعزيز الشفافية والعدالة في التعاملات المالية، وحماية المستثمرين، وتحويل سوق الكويت للأوراق المالية من نموذج الإدارة التقليدية إلى نموذج تنظيمي ورقابي يتماشى مع المعايير الدولية. اليوم، وبعد مرور خمسة عشر عامًا، يقف المراقب أمام سؤال مشروع: هل حققت الهيئة الغاية التي أنشئت من أجلها؟

محدودية التنوع في المنتجات المالية: رغم التقدم، لا تزال السوق بحاجة إلى المزيد من الأدوات مثل صناديق المؤشرات المتداولة، والمشتقات المالية المتطورة. التكيف مع التكنولوجيا المالية (FinTech): التطور السريع في أدوات التكنولوجيا المالية يفرض على الهيئة مواكبة الابتكار مع الحفاظ على الضوابط الرقابية. تعزيز السيولة: لا يزال السوق بحاجة إلى زيادة عمق السيولة لتحسين كفاءة التسعير وتقليل التقلبات.

رؤية مستقبلية: ما بعد الخمسة عشر عامًا

إذا كانت السنوات الماضية قد ركزت على تأسيس البنية التشريعية والتنظيمية، فإن المرحلة المقبلة تتطلب توسيع قاعدة المستثمرين المحليين من خلال برامج تثقيفية ومبادرات تشجيعية وتشجيع الابتكار المالي وفتح المجال أمام منتجات مالية وتقنيات حديثة بالإضافة إلى تعزيز التكامل الإقليمي مع أسواق الخليج العربي لتسهيل الاستثمار البيني وزيادة حجم السوق وتطوير قدرات الرقابة الإلكترونية لمواجهة تحديات الجرائم المالية وغسل الأموال وتمويل الإرهاب. بعد خمسة عشر عامًا من تأسيسها، يمكن القول إن هيئة أسواق المال في الكويت نجحت إلى حد كبير في تحقيق الغاية التي أنشئت من أجلها، من خلال تنظيم السوق، وتحسين الشفافية، وجذب الاستثمارات، ومواءمة البيئة الاستثمارية مع المعايير الدولية. لكن النجاح الحقيقي في المرحلة المقبلة سيقاس بقدرة الهيئة على تحويل هذه الإنجازات إلى ثقافة راسخة في المجتمع الاستثماري، وبقدرتها على ابتكار حلول وأدوات مالية تدعم الاقتصاد الوطني وتفتح آفاقًا جديدة أمام المستثمرين.

تمويل جديدة.

3 - التحول الرقمي والخدمات الإلكترونية إطلاق البوابة الإلكترونية عام 2016 لتقديم خدمات المستثمرين والشركات إلكترونيًا، وتقليل الحاجة للإجراءات الورقية. توفير تطبيقات ذكية على الهواتف المحمولة تتيح متابعة الأخبار والإفصاحات والقرارات التنظيمية فور صدورها. 4 - إدراج الكويت على مؤشرات الأسواق الناشئة

من بين أبرز إنجازات الهيئة نجاحها في تهيئة السوق للانضمام إلى مؤشرات عالمية مثل مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة (MSCI) ومؤشر فوتوسي راسل، مما جذب استثمارات أجنبية بمليارات الدولارات، وعزز سمعة السوق الكويتي إقليميًا ودوليًا.

مكاسب ملموسة على الأرض

زيادة مستوى الشفافية والإفصاح من خلال إلزام الشركات المدرجة بقواعد إفصاح صارمة. جذب الاستثمارات الأجنبية نتيجة توافق السوق مع معايير الاستثمار العالمية. تحسين حماية المستثمرين عبر آليات شكاوى وتسوية منازعات أكثر وضوحًا وفعالية. تنويع الأدوات المالية وإدخال منتجات استثمارية جديدة.

التحديات التي لا تزال قائمة

رغم هذه المكاسب، يظل الطريق أمام الهيئة حافلًا بالتحديات ومن أبرزها: ضعف الثقافة الاستثمارية العامة: لا يزال جزء كبير من المتعاملين يفتقر إلى المعرفة الكافية بأساسيات الاستثمار وإدارة المخاطر.

الأهداف التي انطلقت من أجلها الهيئة

منذ تأسيسها، حدد القانون للهيئة مجموعة أهداف طموحة، أبرزها: تنظيم نشاط الأوراق المالية بما يحقق العدالة والتنافسية والشفافية. حماية المتعاملين من الممارسات غير العادلة أو غير المشروعة. تطوير أدوات الاستثمار وتوسيع قاعدة السوق. نشر الثقافة الاستثمارية بين الجمهور. مواءمة السوق الكويتي مع أرقى الممارسات والمعايير العالمية في التنظيم والرقابة.

محطات رئيسية في مسيرة خمسة عشر عامًا

1 - المرحلة الانتقالية وخصخصة البورصة أولى خطوات الهيئة كانت إدارة المرحلة الانتقالية بين سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة القديمة) وبين شركة بورصة الكويت، التي تأسست عام 2014 كشركة خاصة لإدارة وتشغيل السوق. هذه الخصخصة مثلت تحولاً جوهرياً من نموذج السوق الحكومي إلى نموذج السوق الذي تديره مؤسسة خاصة تحت إشراف ورقابة الهيئة. 2 - تطوير التشريعات والبنية التحتية أصدرت الهيئة اللائحة التنفيذية لقانون أسواق المال، والتي شهدت تعديلات متكررة لمواكبة التطورات. تم تأسيس مركز المقاصة المركزي وتطوير أنظمة ما بعد التداول، بما يحقق الكفاءة ويقلل المخاطر التشغيلية. في السنوات الأخيرة، أطلقت الهيئة تعديلات لتنظيم التمويل الجماعي، مما أتاح لشركات ناشئة ومشاريع مبتكرة الوصول إلى مصادر

وراء كل رئيس مجلس إدارة «ترزي»



على قاعدة وراء كل رجل عظيم امرأة، تجد في بعض الكيانات التجارية وفي عالم الاقتصاد والأعمال عموماً ما يسمى بقاعدة وراء كل رئيس أو ناظر أو واجهة، «ترزي».

كثير من الكيانات حول العالم تجد فيها «دور الترزي» واضحاً كالشمس، وبصمته وتحكماته وقراراته التدخلية المؤثرة ظاهرة. في بعض الكيانات يكون دور الترزي «خفي»، فليس له دور رسمي ضمن الهيكل، بل يوجه الرئيس الناظر يمين يسار، مثل «سكينة» السيارة، يكون فاعل وناشط بقوة، وربما أقوى من الرئيس، والأقوى على الإطلاق في حالات تكون فيها الشركة عبارة عن «مرعى».

المراقب والمتفحص يجد أن بعض النواظير تحولت إلى هياكل أو مقامات أو أدوات للتوقيع على الملفات الرسمية فقط، لكن «الترزي» أو المتحكم الحقيقي خلف الكواليس يوجه ويعبث كما يشاء، والخزائن مفتوحة له ولمميزاته ونزواته المالية، وأنتم لكم «الفتات»، الخردة النقدية كل عام.

عش رجياً ترى عجباً، هذا ما يحدث في بعض الكيانات التي تسمى أو تطلق على نفسها أنها كيانات عالمية أو دولية ومتعددة الجنسيات، وهي شكلاً لا موضوعاً، على الورق لا في الحقيقة، بالكلام لا بالأفعال. فليس منطقياً أن تكون اليوم شركة عالمية بأسعار قياسية استثنائية، وغداً أسعار أسواق شعبية، فهنا لست كيان ثابت راسخ مستقر، بل هي بالونة تموجها الرياح.

عندما تتعمق قليلاً وتتفحص واقع بعض الكيانات العالمية بالاسم، قد تذهل من هول الصدمة التي تفقد الثقة ربما بمن هم أهل لهذه المسميات والألقاب، عندما تكتشف بعد عقود أنك كنت أسيراً لأوهام وقيادات ورقية تطل من هنا وهناك بالتصريحات الرنانة التي تطلق كمخدر أي موضوعي من العيار الثقيل الذي يآثر الألباب. بعض الحقائق عندما تتكشف يكون معها قد انتهت «الحفلة» وذهب كبار الضيوف وبقي الجمهور، هنا فلا علاج ينفع ولا العودة عن الخطأ يفيد، الأموال تبخرت، الكيانات التي كانت منتفخة الأوداج عادت إلى حقيقتها، احترقت أموال من احترقوا بنار الممارسات السلبية غير المحوكة التي كانت تمر بالقوة الدافعة الجبرية.

العقري المدير للكيان العالمي، صاحب البصمات الذهبية ومؤسس الكيانات البالونية، هل يمكن أن يجيب على أسئلة المساهمين؟ كيف أصبح هذا حالك... من كنت عميداً للسوق... أصبحت ملازم؟ أو بمعنى أدق جردت أرصدة المساهمين «صفرتها»... عفواً أنت كما أنت «عميد»، أرصدتك منتفخة كما هي، أنت وزمرك التي من حولك من «المطلبين» والعازفين، لكن الأفراد هم من أعدتهم إلى عصر «الفحم»، هل يمكن أن تجاوب المساهمين عن المدير الذي يسكن في ثلاث عواصم عالمية، وله مكتب في كل عاصمة، ويدير المحمية التجارية بالإميلات و«مسجات الفويس»؟

القضية ليست توفيق أوراق أو هندسة ميزانيات أو

خوارزميات في فضاء واسع. لا الحال يسر ولا الزمان زمانك، فترجل والحق بمن سبقك، وكفك ما خلفت من الضحايا الأفراد، والكيانات التي تدمرت وتقهقرت بعد أن كان نجمها ساطعاً يشع ضوءاً. رافة خذ معك مجموعة «الترزية» التي لا تشبع، الجائعون على الدوام رغم أن أقل ترزي فيهم «يبلع» منذ 25 عاماً، أي ربع قرن بلا توقف، ونسألكم بالله العظيم عليكم متى «سئطمون» وتكتفون؟ ومتى ستشبعون؟ ومتى تبلغون سن الرشد وتستيقظون من غفلتكم وتتوقفون عن ممارساتكم التي بات يئن منها الجميع؟ لقد امتلأت الشركة «بالترزية»، وباتوا هم الأهم لأنهم يمثلون حائط الصد وحزام الأمان لـ «الناظر»، لكن وقت «الصحية» اقترب، والحساب قادم لكن... بالدور».

تضبيب أرقام لتمررها من الجهات المعنية أو تعتمدها من الجمعيات العمومية أو حتى التعاونية، القضية قبل هذا وذاك هي «أخلاق» ومسؤولية عظيمة لم تكن أهلاً لها، حيث رفعتك «الرياح» الشديدة إلى الأعلى، وحملتك الموجة أيضاً إلى بر «العقود» الثمينة التي تم «شفطها» بعمليات هندسية ولا في الخيال لحسابات وشركات شخصية.

ما يحدث الآن من ممارسات عبارة عن عمليات ولوغاريتمات معقدة تُعقد من يتبعك أو يحاول تفسيرها، كما هو حال من يبحث عن «بتكوين» عبر

سلسلة قصص

قصة خيالية اقتصادية أهدافها توعوية
تنويرية أبطالها أدوات ودمى بشرية
وفرق من النواظير والشخصيات الكرتونية
وعرابي السطو على الأصول
الجوهرية المحلية والدولية.



عضو مجلس الإدارة المستقل... بين النصوص القانونية وواقع السوق الكويتي

بقلم: عماد الحسين

شريك - الرئيس التنفيذي - شركة الحوكمة والالتزام للاستشارات الإدارية والاقتصادية

في عالم الشركات الحديثة، لم يعد مجلس الإدارة مجرد مجموعة من التنفيذيين والملوك الكبار يجتمعون لاتخاذ قرارات استراتيجية، بل أصبح التوازن في تشكيل المجلس عنصراً جوهرياً لضمان النزاهة وحماية مصالح جميع المساهمين. ومن هنا برزت فكرة عضو مجلس الإدارة المستقل، ذلك المقعد الذي يُفترض أن يكون بمنأى عن النفوذ والمصالح الشخصية، ليعمل كصوت ضمير داخل المجلس.

من الصعب العثور على شخص تنطبق عليه معايير الاستقلالية الصارمة.

ضعف الحافز المادي: وهو العامل الأهم، إذ لا توجد مكافآت مجزية تتناسب مع حجم المخاطر والمسؤوليات الملقاة على عاتق العضو المستقل. فهو مطالب بحضور اجتماعات، والمشاركة في لجان منبثقة، ومتابعة ملفات حساسة مثل تعارض المصالح، بل ومواجهة أعضاء نافذين أو كبار المساهمين، وكل ذلك مقابل مردود قد لا يعكس حجم الجهد أو المخاطر.

الطول المقترحة: كسر الدائرة المغلقة

للتغلب على هذه المعضلة، يمكن النظر في مقترحات عملية، مثل:

الاستعانة بصغار المستثمرين: اختيار أعضاء مستقلين من المساهمين الصغار الذين لا يملكون نسباً مؤثرة ولا تجمعهم روابط قوية بكبار الملاك، ما يرفع فرص الحياد.

تحديد المكافآت مقدماً: وضع مكافأة واضحة ومجزية للعضو المستقل منذ البداية، مع الأخذ بالاعتبار أنه سيشترك إلزامياً في عدة لجان ويتحمل مسؤوليات قانونية ومعنوية كبيرة.

برامج تدريب وتأهيل: إعداد قاعدة بيانات وطنية تضم مرشحين مؤهلين ومستقلين، مع منحهم برامج تدريب متخصصة في الحوكمة والرقابة.

إن العضو المستقل ليس مجرد مقعد شاغر لإرضاء المتطلبات الرقابية، بل هو عنصر فاعل يمكنه التأثير على مسار الشركة، وضمان الشفافية، وحماية مصالح المساهمين كافة. لكن في الكويت، لا يزال الطريق طويلاً بين النصوص القانونية والواقع العملي، ولن يتحقق الهدف من وجود العضو المستقل إلا بكسر الدائرة المغلقة في الاختيار، وتحفيز الكفاءات على قبول هذه المسؤولية الثقيلة.

التشريعات الكويتية: بين التنظير والتطبيق

في الكويت، تبنت الجهات الرقابية - مثل هيئة أسواق المال، وبنك الكويت المركزي، ووحدة تنظيم التأمين - مفهوم العضو المستقل، ولكن كل جهة وضعت شروطها الخاصة لتعريف الاستقلالية. هذه الشروط تتعلق بعدم وجود علاقة مالية أو عائلية أو وظيفية مع الشركة أو كبار المساهمين خلال فترات زمنية محددة. ورغم أهمية هذه المعايير، إلا أن اختلافها من جهة رقابية إلى أخرى أدى إلى غياب التوحيد، مما أربك الشركات أحياناً في التطبيق العملي.

التباين في شروط الاستقلالية ولماذا لا يتم توحيدها؟

رغم أن الهدف واحد - حماية المصلحة العامة وضمان حيادية القرارات - إلا أن معايير الاستقلالية تختلف بين الجهات الرقابية الثلاث. هذا التباين يرجع إلى: خصوصية كل قطاع: القطاع المصرفي أكثر حساسية لمخاطر تضارب المصالح، ما يبرر تشدد المركزي. اختلاف طبيعة المخاطر: المخاطر في سوق المال تختلف عن المخاطر في التأمين أو البنوك. المرجعيات الدولية: كل جهة قد تتبنى إرشادات من منظمات دولية مختلفة (مثل لجنة بازل للبنوك، أو IAIS للتأمين، أو IOSCO لأسواق المال). الإطار القانوني المنظم لكل جهة: لكل جهة قانون خاص يمنحها سلطة وضع معايير مستقلة.

الواقع العملي: العقبة في إيجاد المرشحين

على الورق، تبدو فكرة العضو المستقل سهلة التنفيذ. لكن في الواقع العملي بالسوق الكويتي، تظهر عدة تحديات: شبكة العلاقات والقرابة: المجتمع الكويتي صغير نسبياً، والتداخل العائلي والاجتماعي والوظيفي يجعل

الدور الجوهري للعضو المستقل

لا تقتصر وظيفة العضو المستقل على حضور اجتماعات المجلس وإبداء الرأي، بل تشمل: تعزيز الشفافية والمساءلة داخل المجلس. التأكد من عدالة القرارات وعدم انحيازها لمصلحة مساهم بعينه أو إدارة الشركة على حساب المساهمين. مراقبة الالتزام بالقوانين والتعليمات، وخاصة فيما يتعلق بتعارض المصالح. المشاركة الفاعلة في اللجان المنبثقة عن المجلس، مثل لجنة التدقيق ولجنة الترشيحات والمكافآت. إن وجود عضو مستقل فعال يعني توفير توازن حقيقي داخل المجلس، وخلق بيئة من النقاش البناء الذي يثري جودة القرارات.

الحاجة إلى طرف مستقل

ظهرت فكرة العضو المستقل عالمياً مع تطور مفاهيم الحوكمة بعد أزمات مالية كبرى، مثل انهيار شركة «إنرون» في الولايات المتحدة وأزمة «ماكسويل» في بريطانيا، حين تبين أن غياب الرأي المحايد داخل مجالس الإدارة ساهم في تعميق الكوارث. دول كثيرة سارعت إلى فرض وجود عضو أو أكثر مستقل في المجلس، معتبرة ذلك صمام أمان إضافياً.

تطور الفكرة في الكويت

في الكويت، تبنت هيئة أسواق المال فكرة العضو المستقل عبر قواعد الحوكمة الصادرة بموجب القانون رقم 7 لسنة 2010، حيث حددت تعريفاً دقيقاً للاستقلالية وشروطها. وجاء بنك الكويت المركزي ليضع معايير خاصة للبنوك، أكثر تشدداً نظراً للطبيعة الحساسة للقطاع المصرفي. كما أصدرت وحدة تنظيم التأمين تعليماتها الخاصة بالشركات الخاضعة لرقابتها، مع اختلافات ملحوظة في التفاصيل.



خفض الفائدة في بريطانيا: ماذا يعني للمقترضين والمدخرين؟

بقلم - ليما راشد الملا



في خطوة مفاجئة قرر البنك المركزي البريطاني خفض سعر الفائدة الأساسي من 4.25% إلى 4%، وهي المرة الخامسة خلال عام تُخفض فيها الفائدة، ما يعيد الأسعار إلى مستويات مارس 2023. هذا القرار يحمل تبعات مختلفة على الأسواق المالية، وبشكل خاص على القروض العقارية والمدخرات، وي طرح تساؤلات مهمة حول كيفية استفادة الأشخاص والمؤسسات.

مع توقعات انخفاضات أخرى لأسعار الفائدة خلال العام المقبل، يُفكر كثيرون في القروض المتغيرة التي تتيح الاستفادة من أي انخفاضات مستقبلية. لكن القروض الثابتة توفر الاستقرار، وغالبًا ما تكون بأسعار تنافسية في الوقت الحالي.

يقول الخبراء إن القرار ليس فقط بالاعتماد على توقيت السوق، بل على الخطط الشخصية والمالية لكل مقترض. فالمرونة في التخطيط المالي تأتي أولاً.

خفض البنك المركزي البريطاني لسعر الفائدة إلى 4% هو إشارة متجددة لتحسن الظروف الاقتصادية، لكنه يحمل آثاراً متفاوتة: بعض المقترضين سيرون تخفيفاً فورياً في دفعاتهم، في حين قد تتراجع عوائد المدخرين. وفي الوقت نفسه، يتشكل سوق الرهن العقاري بين عروض مغرية وأسعار متقلبة، وهذا ما يجعل من الحكمة دراسة الخيارات المالية بعناية قبل اتخاذ قرار بشأن القروض أو التوفير.

Vanquis Bank تصل إلى 4.4%.

ماذا يعني خفض الفائدة لمشتري المنازل الجدد؟

في الأشهر الماضية، شهد السوق حرب أسعار بين البنوك التي قدمت عروض لقروض بفائدة أقل، خاصة للقروض الثابتة لمدة سنتين وخمس سنوات. متوسط سعر الفائدة لعقود الخمس سنوات هو الآن حوالي 5.01%، والأمر مشابه لعقود السنتين التي انخفضت إلى 5%.

الملاحظ أن أسعار الفائدة على العقود قصيرة الأجل (سنتين) انخفضت لأول مرة منذ سبتمبر 2022 إلى أقل من أسعار العقود الطويلة (خمس سنوات)، وهو مؤشر على عودة طبيعية لسوق القروض.

أي الخيارين أفضل: الفائدة الثابتة أم المتغيرة؟

هل ستصبح قروض الرهن العقاري أرخص؟

الإجابة ليست بسيطة. نحو 85% من المقترضين في بريطانيا - أي حوالي 7.1 مليون من أصل 8.4 مليون - لديهم قروض بفائدة ثابتة، ما يعني أن دفعاتهم الشهرية لن تتغير حالياً. أما نحو 590 ألف صاحب قرض عقاري بنظام "تتبع سعر الفائدة الأساسي" (tracker mortgage) فسيرون فوراً انخفاضاً في دفعاتهم الشهرية يتناسب مع خفض الفائدة، حيث يتوقع أن ينخفض متوسط الدفع الشهري لديهم بحوالي 29 جنيهاً إسترلينياً. أما الـ 540 ألف مقترض على "معدل الفائدة المتغير القياسي" (SVR)، فستتوقف استفادتهم على قرار البنك المقرض، فالبنوك ليست ملزمة بخفض أسعارها، ومن المتوقع أن تكون التوفيرات لديهم أقل بقليل، حيث قد تنخفض دفعاتهم بحوالي 14 جنيهاً إذا تبني المقرضون خفض البنك بالكامل. ومن الجدير بالذكر أن نحو 900 ألف عقد قرض ثابت سينيته في النصف الثاني من العام، ما قد يؤدي إلى ارتفاع دفعاتهم إذا ما ارتفعت أسعار الفائدة مجدداً عند التمديد.

ماذا عن المدخرات؟

عادة، لا ترتبط عوائد المدخرات بسعر الفائدة الأساسي مباشرة، لكن خفض سعر الفائدة سيؤدي إلى تقليل العوائد على حسابات التوفير ذات العوائد المتغيرة، خصوصاً حسابات الوصول السهل. قبل خفض الفائدة، كان متوسط العائد على هذه الحسابات حوالي 2.67%، لكن بعض الحسابات التنافسية - مثل تطبيق Chip وبنك Chase - كانت تقدم معدلات أعلى تصل إلى 5% أو أكثر بدعم من المكافآت.

بالنسبة للودائع الثابتة، مثل السندات الإذارية لمدة سنة، كانت الأسعار تتراوح حول 4% مع عروض من بنوك مثل Union Bank of India و



حققت أرباح تشغيلية بقيمة 3.5 مليون د.ك.

«أسيكو» تحقق صافي ربح بقيمة 8.3 مليون د.ك. في الربع الثاني من 2025

1

تواصل إعادة هيكلة مديونياتها وتنجح في إنهاء تسوية مع أحد البنوك لتحقيق أرباح بقيمة 3.5 مليون د.ك.

2

تطورات تشغيلية جديدة ومواصلة دعم السوق المحلي بأسعار ثابتة

ذاتها من العام الماضي. وعلى الرغم من ذلك، سجلت الشركة أرباحاً تشغيلية بلغت 3.5 مليون دينار كويتي مقارنة بأرباح تشغيلية بلغت 5 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من العام الماضي، وذلك بسبب أن الإيرادات الإجمالية للسنة السابقة كانت مشمولة مع إيرادات القطاع العقاري لدى الشركة والذي تمت بيع الأصول كجزء من عملية إعادة هيكلة مديونيات الشركة التي كان لها أثراً إيجابياً واضحاً على انخفاض إجمالي المديونيات والرسوم من الفوائد التي انخفضت من 8 مليون دينار كويتي إلى 3.7 مليون دينار كويتي.

إعادة هيكلة تساهم في تمكين المركز المالي

توصلت الشركة إلى اتفاقية نهائية مع أحد البنوك الدائنة لإعادة هيكلة مديونية بقيمة 128.5 مليون دينار كويتي، ضمن خطة إعادة الهيكلة المالية المعتمدة و نتج عن هذه الاتفاقية تحقيق دخل غير عادي قدره 3.5 مليون دينار، وزيادة بنفس القيمة في حقوق المساهمين. تضمنت الاتفاقية مراحل تنفيذ متكاملة تشمل تحويل ملكية عقار بقيمة 60 مليون دينار، سداد نقدي جزئي بقيمة 2 مليون دينار، وخصومات نقدية وتحويل جزء من الدين إلى أسهم ممتازة. وأكدت المجموعة أن هذه الخطوة تأتي ضمن خطة إعادة الهيكلة المالية الشاملة التي أقرها مجلس الإدارة، بهدف تعزيز الكفاءة المالية وتقوية الميزانية العمومية، وتثبيت موقع «أسيكو» كمجموعة رائدة إقليمياً.



عماد عبدالله العيسى

أعلنت «أسيكو المجموعة» عن نتائجها المالية للربع الثاني من عام 2025 محققة أرباحاً صافية بلغت 8.3 مليون دينار كويتي في تحول جذري مقارنة بخسائر صافية قدرها 2.3 مليون دينار كويتي لنفس الفترة من عام 2024، حيث كانت هذه النتائج مدفوعة بالتزام الشركة بسياسة صارمة في إدارة التكاليف ورفع الكفاءة التشغيلية، ونجاحها المستمر في تنفيذ خطة إعادة الهيكلة المالية، وكذلك ريادتها التشغيلية التي جعلها شريكاً في مشاريع البنية التحتية الحيوية في الكويت والمنطقة.

معلقاً على هذه النتائج، قال رئيس مجلس الإدارة المجموعة، عماد عبدالله العيسى: «نحن اليوم على أعتاب مرحلة جديدة تؤسس لمواصلة تعزيز مركزنا المالي بما يتماشى مع سجلنا التشغيلي القوي وإنجازاتها في مختلف القطاعات. لقد وضعنا أسساً متينة ترتكز على كفاءة التشغيل، والإدارة الحكيمة، والتزام واضح بتحقيق النمو المستدام، بما يضمن خلق قيمة طويلة الأجل لجميع شركائنا من مساهمين وعملاء ومجتمع. وبنقطة، نمضي قدماً نحو تحقيق توازن مالي وتشغيلي يرسخ مكانة أسيكو كشركة وطنية رائدة قادرة على مواكبة طموحات التنمية في الكويت والمنطقة». وارتفعت المبيعات من العمليات الصناعية بنسبة 7.9 % إلى 35.6 مليون دينار كويتي، فيما تحسّن هامش الربحية من 17 % إلى 18 % وحافظت على مصاريف البيع والمصاريف العامة والإدارية عند مستوياتها مقارنة بالفترة

استبيان «الاقتصادية»

أغسطس 2025

على الإعلان عن هوامش الربحية بشكل متكرر ومستدام لم يلحق بها أي ضرر، ومستمرة بالكشف عن النسب، حتى لو كانت كبيرة ومرتفعة، ويلاحظ أن بعضها يتخطى هامش 12 %، ما يؤكد أن الإفصاح عن هوامش الربح والعوائد لا ضرر منها على الشركة، ولها فائدة ومنفعة كبيرة للمساهمين.

لمليون، لهما وقع مؤثر على سلوك وقرار المستثمرين، على العكس تماماً ما لو كشفت الشركة عن هامش الربح، فسيكون التفاعل والقرار في إطاره الطبيعي، وبالتالي تكون تلك الخطوة ساهمت في حماية المستثمر من الوقوع تحت تأثير معلومات غير واضحة. الأمر اللافت في ذلك الملف، هو أن الشركات التي تحرص

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي والمشاركة من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكملًا للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة.

ونطرح في استبيان أغسطس 2025 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة في الشركات عموماً، وهي قضية «الإفصاح عن الأثر المالي للمناقصات»

في الوقت الذي تحرص فيه شركات على الكشف عن نسب وهوامش الربح، وشركات أخرى لا تعلن عن هوامش الربح استناداً إلى الاستثناء الذي يعفيها من الإفصاح الإلزامي عن العائد المتوقع.

ففي ظل وجود نموذجين، أفضلهما بالنسبة للمساهمين هو النموذج الذي تفصح فيه الشركة عن هامش الربح، حيث أن ذلك يعتبر قمة وتاج الشفافية، حيث أن بعض العقود تكون ضخمة مالياً بقيمة كبيرة، وأثرها ضعيف جداً، لكن المستثمر يتأثر بالرقم المعلن. 80 مليون، 100

السؤال

في ظل إفصاح شركات عن الأثر المالي المتوقع من عقود المناقصات، وأخرى لا تعلن استناداً للاستثناء، هل تؤيد إجراء تعديل ليشمل الإفصاح للجميع؟

نعم

لا

يمكنكم المشاركة بأرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

تقرير الاقتصادي الأسبوعي



إيرادات الكويت النفطية في يوليو بلغت نحو 1.352 مليار دينار كويتي

مؤشرات قاطعة على حتمية انتقال ثقل الاقتصاد العالمي إلى الشرق

مساهمة الاقتصاد الأمريكي في الاقتصاد العالمي حالياً 26.4% والصيني 17.0%

العجز المحتمل في الموازنة للسنة المالية الحالية قيمته 6.262 مليار دينار



وفقاً لتقديرات وزارة المالية وبعد إيقاف استقطاع الـ 10% من جملة الإيرادات لصالح احتياطي الأجيال القادمة. ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في شهر يوليو بما قيمته نحو 1.352 مليار دينار كويتي، وإذا افترضنا استمرار مستوي الإنتاج والأسعار على حالهما - وهو افتراض قد لا يتحقق - فمن المتوقع أن تبلغ جملة الإيرادات النفطية بعد خصم تكاليف الإنتاج لمجملة السنة المالية الحالية نحو 15.350 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بنحو 45 مليون دينار كويتي عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية والبالغة نحو 15.305 مليار دينار كويتي. ومع إضافة نحو 2.926 مليار دينار كويتي إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة للسنة المالية الحالية نحو 18.276 مليار دينار كويتي.

وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 24.538 مليار دينار كويتي، فمن المحتمل أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية الحالية

النفط والمالية العامة - يوليو 2025

بانتها شهر يوليو 2025 انتهى الشهر الرابع من السنة المالية الحالية 2025/2026، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر يوليو نحو 71.4 دولار أمريكي، مرتفعاً بنحو 1.5 دولار أمريكي للبرميل، أي ما نسبته نحو 2.2% عن معدل شهر يونيو البالغ نحو 69.9 دولار أمريكي للبرميل، وأعلى أيضاً بنحو 3.4 دولار أمريكي للبرميل أي بما نسبته 5.0% عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 68 دولار أمريكي للبرميل.

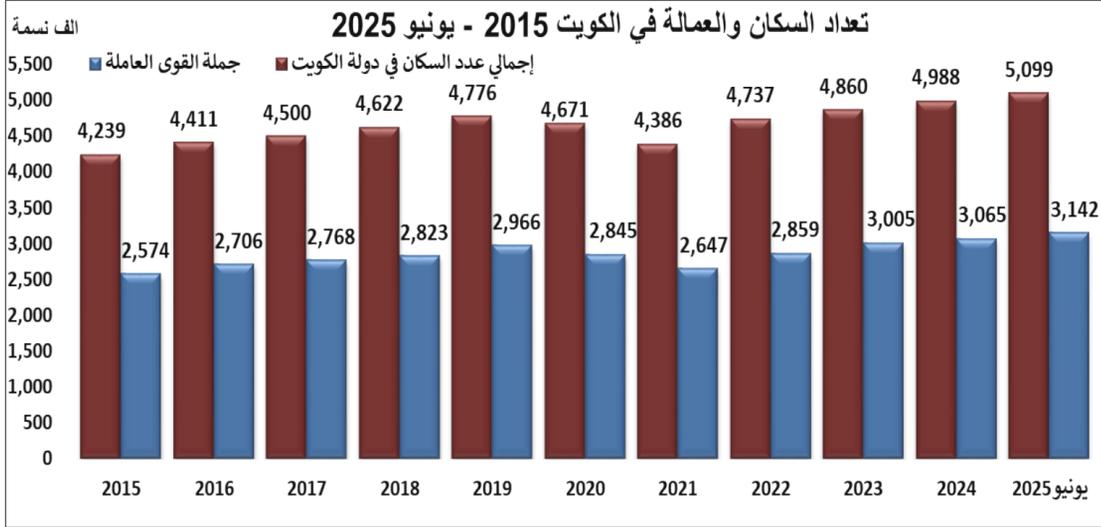
وبانتها شهر يوليو، حقق سعر برميل النفط الكويتي لما مضى من السنة المالية الحالية معدل حدود 69.0 دولار أمريكي، وهو أدنى بنحو 10.7 دولار أمريكي أو بنسبة 13.4% من معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة 2024/2025 البالغ نحو 79.7 دولار أمريكي، وكذلك أدنى بنحو 21.5 دولار أمريكي أو بنحو 23.7% مقارنة مع سعر التعادل للموازنة الحالية البالغ 90.5 دولار أمريكي،

قراءة في أحداث العالم الاقتصادية

منذ نحو 81 عاماً، سلم العالم بسيادة الدولار الأمريكي عملة للاحتياط العالمي، قبلها كانت تلك وظيفة الجنيه الإسترليني، دعم سيادة الدولار الأمريكي قوة الاقتصاد الطاغية، حيث بلغ نصيبه وقتها نحو نصف حجم الاقتصاد العالمي، ذلك ما منح الولايات المتحدة الأمريكية القدرة على ربط سعر صرف دولارها ثابت بالذهب، أو أونصة ذهب مقابل طبع كل 35 دولار أمريكي. ومنذ نهاية الحرب العظمى الثانية وحتى سبعينات القرن الفائت، دخلت



الاقتصاد الهندي سيتقدم للمرتبة الرابعة نهاية 2025 والمرتبة الثالثة بديلاً لاقتصاد ألمانيا نهاية 2028



المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية PACI

البالغ 4.988 مليون نسمة. وكان العدد الإجمالي للسكان قد حقق ارتفاعاً بنسبة 2.6% خلال عامي 2023 و2024.

وقد انخفض عدد السكان الكويتيين خلال النصف الأول من عام 2025 بنحو 17.4 ألف نسمة، أي بنسبة 1.1% ليبلغ إجمالي عددهم نحو 1.551 مليون نسمة، كما تراجع نسبة الكويتيين من جملة السكان من نحو 31.7% في نهاية النصف الأول عام 2024 إلى نحو 30.4% وفق الأرقام الأخيرة. ويفوق عدد الذكور الكويتيين البالغ نحو 776.7 ألفاً عدد الإناث البالغ نحو 773.9 ألفاً. وارتفع عدد السكان غير الكويتيين بنحو 189.3 ألف نسمة، أي بمعدل ارتفاع قاربته نسبته 5.6%، ليبلغ عددهم نحو 3.548 مليون نسمة وبمعدل نمو سنوي مركب خلال الفترة من 2015 إلى يونيو 2025 بلغ نحو 2.0%.

بلغ إجمالي عدد العاملين في الكويت نحو 3.142 مليون عامل أي ما نسبته نحو 61.6% من مجموع السكان، بينما بلغت هذه النسبة للعاملين للكويتيين نحو 31.7% من إجمالي عدد السكان الكويتيين، ومن الملاحظ أن نسبة العاملين غير الكويتيين من مجموع السكان غير الكويتيين قد بلغت نحو 74.7%. وعند مقارنتها مع نهاية يونيو 2024، نجد نسبة العاملين الكويتيين من مجموع عدد العاملين في الكويت قد انخفضت من نحو 16.6% إلى نحو 15.6% في يونيو 2025، وانخفضت نسبة عمالة الإناث في جملة العمالة الكويتية إلى نحو 49.3% في نهاية الأشهر الستة الأولى من العام الحالي بعد أن كانت عند 51.2% في نهاية يونيو 2024، وبلغت نسبة عمالة الإناث من جملة العمالة في الكويت نحو 30.3%. وانخفض عدد العاملين الكويتيين بنحو 15.2 ألف عامل ليبلغ عددهم نحو 491.1 ألف عامل، منخفضاً من نحو 506.4 ألف عامل في نهاية يونيو 2024. وبلغ عدد العاملين منهم في الحكومة نحو 392.9 ألف عامل، أي ما نسبته 80.0% من إجمالي عدد العاملين الكويتيين، وهي نسبة مغايرة لما تذكره الإدارة المركزية للإحصاء البالغة نحو 83.8% والهيئتان حكوميتان، وربما يعود الفارق إلى إضافة المتعطلون عن العمل أو من هم ضمن طابور الانتظار.

ويعتقد أن بطالة الكويتيين السافرة قد ارتفعت قليلاً إلى نحو 30.7 ألف عامل، أي ما نسبته 6.2% من المجموع الكلي للعمالة الكويتية في نهاية يونيو 2025 مقارنة بنحو 29.9 ألف عامل أو ما نسبته 5.9% في نهاية يونيو 2024. وبلغ إجمالي عدد العاملين (كويتيين وغير كويتيين) في القطاع الحكومي نحو 520 ألف عامل أي ما نسبته 16.5% تقريباً من حجم السكان الكلي، وبلغت نسبة الكويتيين من العاملين في القطاع الحكومي نحو 75.6% من جملة العاملين في القطاع العام.

بطالة الكويتيين ارتفعت قليلاً إلى نحو 30.7 ألف عامل بنسبة 6.2%

وهن متصلة بدأت تتحدى هيمنة الدولار الأمريكي، وتشير الأرقام إلى أن مساهمة الدولار الأمريكي كعملة احتياط عالمي قد انخفضت من 65.7% في عام 2015 إلى 57.8% في عام 2024. ومع الحرب التجارية، انخفض سعر صرف الدولار الأمريكي ما بين بداية العام الجاري ومنتصف الأسبوع الفائت أو 5 أغسطس الجاري بنحو 10.2% أمام اليورو، ونحو 5.6% أمام الجنيه الإسترليني، ونحو 6.5% أمام الين الياباني، ونحو 1.6% أمام اليوان الصيني، والأخير سعر صرف مدار وإلا كان انخفاضه أمامه أكثر بكثير، ما يعني تفوق جانب القلق من وهن الدولار الأمريكي على السيناريو المتفائل. ولعل الأهم هو تآكل الثقة في القرار الأمريكي والولايات المتحدة الأمريكية العاصمة السياسية والاقتصادية والمالية للعالم، والثقة كانت رصيدها الأهم منذ عام 1971. ذلك الوهن يرجح أن يصبح واقع خلال عقد أو أكثر من الزمن، وقد يتخلله مخاطر كبرى، ففسارة بلد بحجم وقوة الولايات المتحدة الأمريكية لامتياز سيادة الدولار الأمريكي أمر جلل لن يمر بالساهل، ولكنه أمر يستحق الاهتمام الشديد، وربما بناء استراتيجية مرحلية لمواجهة في بلد مثل الكويت، معظم دخله بالدولار الأمريكي، ومعظم استثماراته بالدولار الأمريكي أيضاً.

السكان والعمالة - يونيو 2025

أصدرت الهيئة العامة للمعلومات المدنية آخر البيانات التفصيلية عن إحصاءات السكان والعمالة في نهاية يونيو 2025، وتذكر أن عدد السكان الإجمالي في الكويت قد بلغ في نهاية يونيو 2025 نحو 5.099 مليون نسمة، أي سجل تعداد السكان في نصف عام نمواً بنحو 2.2% أو بزيادة مطلقة بنحو 111 ألف نسمة مقارنة مع نهاية عام 2024

الولايات المتحدة الأمريكية عدة حروب، بعضها مباشر مثل حرب كوريا وحرب فيتنام، وحروب وكالة أخرى، كلها حروب احتاجت نفقات أعلى من قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على تمويلها من حصيله الضرائب، ما أدى إلى تحرير الدولار الأمريكي من الالتزام بالذهب في أغسطس 1971، وبدأ بعدها التوسع في طبعه اعتماداً على الثقة في اقتصادها وانحسار تنافسية الآخرين له.

لم يعد الوضع حالياً كما كان، وبدأ تدريجياً تآكل هيمنة الاقتصاد الأمريكي على الاقتصاد العالمي، وابتات المؤشرات قاطعة على حتمية انتقال ثقل الاقتصاد العالمي إلى الشرق، وبينما تبلغ مساهمة الاقتصاد الأمريكي في الاقتصاد العالمي حالياً نحو 26.4%، يبلغ حجم الاقتصاد الصيني - الثاني - نحو 17.0% وحجم الاقتصاد الياباني - الرابع - نحو 3.6% وحجم الاقتصاد الهندي - الخامس - نحو 3.5% من حجم الاقتصاد العالمي، لتحل اقتصادات آسيا الرئيسية الثلاثة نحو 24.1% من حجم الاقتصاد العالمي. ووفقاً لغولدمان ساكس، سوف يفوق حجم الاقتصاد الصيني حجم الاقتصاد الأمريكي بحلول عام 2035، وسوف يحتل الاقتصاد الهندي المرتبة الرابعة مع نهاية العام الجاري، والمرتبة الثالثة بديلاً للاقتصاد الألماني مع نهاية عام 2028 وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي. ومع بلوغ الدين العام الأمريكي أكثر من 36 تريليون دولار أمريكي بعد أن كان فقط نحو 10.9 تريليون دولار أمريكي في عام 2008، ومع بدء الرئيس الأمريكي ترمب حربه التجارية التي لم تستثن الحلفاء الغربيين، ومع موازنة عامة أمريكية توسعية بات اعتمادها أقل على التمويل الضريبي ونفقاتها أكبر وأقل إنتاجية، هناك من يعتقد أنها إجراءات تعمق الإضرار بالاقتصاد الأمريكي والحلفاء الغربيين، من مؤشرات خفض البنك الدولي لتوقعاته لنمو الاقتصاد الأمريكي للعام الجاري بنحو 40% ما بين تقريره لشهر يناير 2025 قبل بدء الحرب التجارية، وتقريره لشهر يونيو 2025. ووفقاً لدراسة لمكتب الميزانية في الكونغرس الأمريكي لا تشمل أثر الحرب التجارية أو الميزانية الجديدة التوسعية، سوف يستمر عجز الموازنة كبيراً حتى عام 2055 وما بعد، وسوف تدفع الولايات المتحدة الأمريكية لفترة عشر سنوات قادمة - 2025 إلى 2035 - فوائد ديون بحدود 13.8 تريليون دولار أمريكي، أي مزيد من طبع الدولار الأمريكي.

ويظل هناك رأي مخالف يعتقد بصحة إجراءات الرئيس ترمب، فعجز الميزان السلعي الأمريكي البالغ 1.2 تريليون دولار أمريكي لعام 2024 ونحو 710 مليار دولار أمريكي للأشهر الستة الأولى من العام الجاري، سوف يعوضه احتمال تحقيق الولايات المتحدة الأمريكية لإيرادات جمركية في السنة بحدود 700 مليار دولار أمريكي وفقاً لوزير الخزانة الأمريكي. وانخفاض سعر الدولار الأمريكي سوف يجعل البضائع الأمريكية أرخص، وغلاء الواردات سوف يقلل منها. وهو واضح من انخفاض عجز الميزان السلعي الشهري من نحو 163 مليار دولار أمريكي لشهر مارس الفائت إلى نحو 60.2 مليار دولار أمريكي لشهر يونيو الفائت. وإن نجحت الاتفاقات التجارية بخفض حالة عدم اليقين، قد ينمو الاقتصاد الأمريكي بوتيرة أسرع، وهو ما أشار له تقرير صندوق النقد الدولي في يوليو الفائت، وتحقيقه نمواً فعلياً في الربع الثاني بنحو 3%، أو أعلى من التوقعات بعد انكماش بنحو 0.5% للربع الأول، إلى جانب أن الولايات المتحدة الأمريكية بلد ديمقراطي ديناميكي توجهات إدارته ليست جامدة واستمرارها محدد بزمن.

الغرض من كل ما تقدم هو التنبيه إلى ما يعيننا ضمنه، فهناك قناعة تتسع بشكل مضطرب بأن حقبة





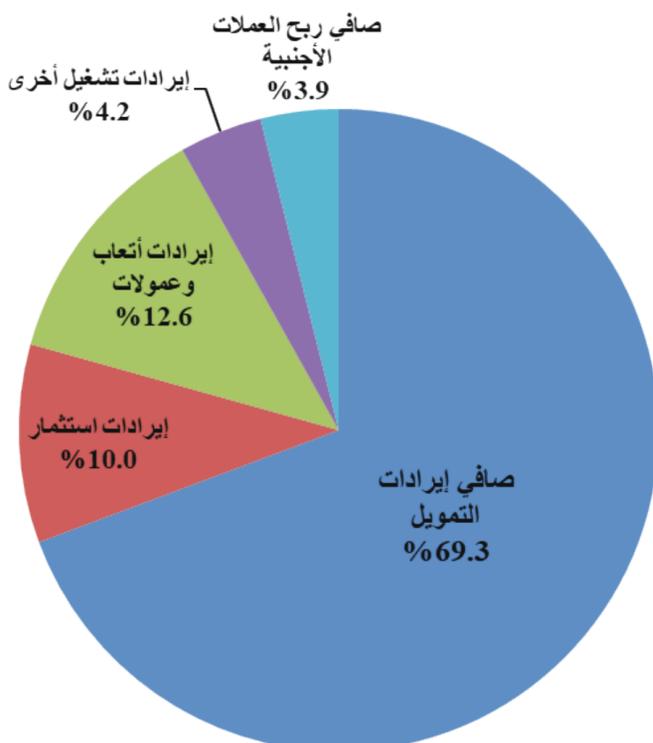
نتائج بيت التمويل الكويتي - النصف الأول 2025

أعلن بيت التمويل الكويتي نتائج أعماله للنصف الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن صافي أرباح البنك (بعد خصم الضرائب) بلغ نحو 385.8 مليون دينار كويتي، بارتفاع بلغ نحو 31.9 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 9.0%، مقارنة مع نحو 353.8 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2024. وبلغ صافي الربح الخاص بمساهميته نحو 342.1 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 341.2 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق، أي بارتفاع بلغ نحو 971 ألف دينار كويتي أو بنسبة 0.3%. ويعزى هذا الارتفاع في إجمالي الأرباح الصافية، إلى ارتفاع الربح التشغيلي بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي جملة المخصصات، إضافة إلى انخفاض الخسائر النقدية التي سجلها البنك الناتجة عن تطبيق معيار محاسبي دولي على البنك التابع له في تركيا نتيجة ارتفاع معدلات التضخم.

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 52.5 مليون دينار كويتي أي بنحو 6.4%، وصولاً إلى نحو 876 مليون دينار كويتي مقارنة بما قيمته 823.4 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات التمويل بنحو 48.5 مليون دينار كويتي أو بنحو 8.7%، وصولاً إلى نحو 607.3 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 558.8 مليون دينار كويتي. وارتفع أيضاً، بند إيرادات أتعاب وعمولات بنحو 29 مليون دينار كويتي وبنسبة 35.7%، وصولاً إلى نحو 110 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 81 مليون دينار كويتي.

من جهة أخرى، ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بقيمة 11.3 مليون دينار كويتي أو بنسبة 3.8%، وصولاً إلى نحو 309.2 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 298 مليون دينار كويتي، نتيجة ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات

إجمالي الإيرادات التشغيلية - النصف الأول 2025



الماضي، أي بفارق بقيمة 15.6 مليون دينار كويتي بين الفترتين. وحصيلة ما تم ذكره يفسر ارتفاع هامش صافي الربح، إلى نحو 44.0% مقارنة بنحو 43.0% للفترة نفسها من العام السابق.

وارتفع إجمالي موجودات البنك بما قيمته 1.794 مليار دينار كويتي وبنسبة 4.9%، ليصل إلى نحو 38.498 مليار دينار كويتي مقابل نحو 36.703 مليار

التشغيلية نحو 35.3% بعد أن كانت نحو 36.2% خلال الفترة ذاتها من عام 2024. كما ارتفعت جملة المخصصات بنحو 7.5 مليون دينار كويتي وبنسبة 118.7%، وصولاً إلى نحو 13.9 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 6.4 مليون دينار كويتي. وسجل البنك خسائر نقدية بنحو 71.2 مليون دينار كويتي مقابل نحو 86.8 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من العام



التغير	2024/06/30		2025/06/30		البيان
	%	القيمة	(ألف دينار كويتي)	(ألف دينار كويتي)	
↑	5.7%	2072350	36425373	38497723	مجموع الموجودات
↑	6.2%	1879732	30259320	32139052	مجموع المطلوبات
↑	4.1%	219600	5345780	5565380	مجموع حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك
↑	6.4%	52537	823442	875979	مجموع الإيرادات التشغيلية
↑	3.8%	11257	297980	309237	مجموع المصروفات التشغيلية
↑	118.7%	7548	6358	13906	المخصصات
↑	22.1%	17383	78484	95867	الضرائب
↑	9.0%	31925	353841	385766	صافي الربح
المؤشرات					
↑			1.9%	2.1%	**العائد على معدل الموجودات
↓			12.8%	12.3%	**العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك
↓			44.4%	43.4%	**العائد على معدل رأس المال
↑	0.2%	0.04	19.19	19.23	ربحية السهم الواحد (فلس)
↑	13.8%	97	705	802	إقفال سعر السهم (فلس)
			18.4	20.9	*مضاعف السعر على ربحية السهم (P/B)
			2.3	2.7	مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/E)

* المؤشرات المالية المنتهية في 30 يونيو 2025 على أساس سنوي.

** تم حساب المعدل على أساس متوسط البيانات المالية في نهاية ديسمبر 2024 ونهاية يونيو 2025.

نحو 20.9 ضعف مقارنة بنحو 18.4 ضعف، ذلك نتيجة ارتفاع ربحية السهم (EPS) بنحو 0.2% مع ارتفاع أكبر لسعر السهم بنحو 13.8% مقارنة مع مستواهما في نهاية يونيو 2024. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 2.7 مرة مقارنة بنحو 2.3 مرة.

ليصل إلى نحو 12.3% مقارنة بنحو 12.8%. بينما ارتفع مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) ليصل إلى نحو 2.1% قياساً بنحو 1.9%. وارتفعت ربحية السهم الخاصة بمساهمي البنك (EPS) إلى نحو 19.23 فلس مقارنة بنحو 19.19 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم الواحد (P/E)

دينار كويتي في نهاية عام 2024. وارتفع بنحو 2.072 مليار دينار كويتي أي بنسبة 5.7% مقارنة بنحو 36.425 مليار دينار كويتي عند المقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق. وارتفع بند مدينو تمويل بنحو 1.360 مليار دينار كويتي أو بنسبة 7.1%، وصولاً إلى نحو 20.430 مليار دينار كويتي (53.1% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 19.070 مليار دينار كويتي (52.0% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2024. وارتفع بنحو 1.428 مليار دينار كويتي أو بنسبة 7.5% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق حين بلغ نحو 19.002 مليار دينار كويتي (52.2% من إجمالي الموجودات). وارتفع بند استثمار في صكوك بنحو 559.5 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 8.1%، وصولاً إلى نحو 7.424 مليار دينار كويتي (19.3% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 6.865 مليار دينار كويتي (18.7% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2024، وارتفع بنحو 1.341 مليار دينار كويتي أي بنسبة 22.0% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق حين بلغ نحو 6.084 مليار دينار كويتي (16.7% من إجمالي الموجودات).

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 1.854 مليار دينار كويتي ونسبته 6.1% لتصل إلى نحو 32.139 مليار دينار كويتي مقارنة مع نحو 30.286 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2024. ولو قارنا إجمالي المطلوبات مع الفترة نفسها من العام السابق، سنجد أنها ارتفعت بنحو 1.880 مليار دينار كويتي أو بنحو 6.2%، حيث بلغت آنذاك نحو 30.259 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 83.5% بعد أن كانت نحو 83.1%.

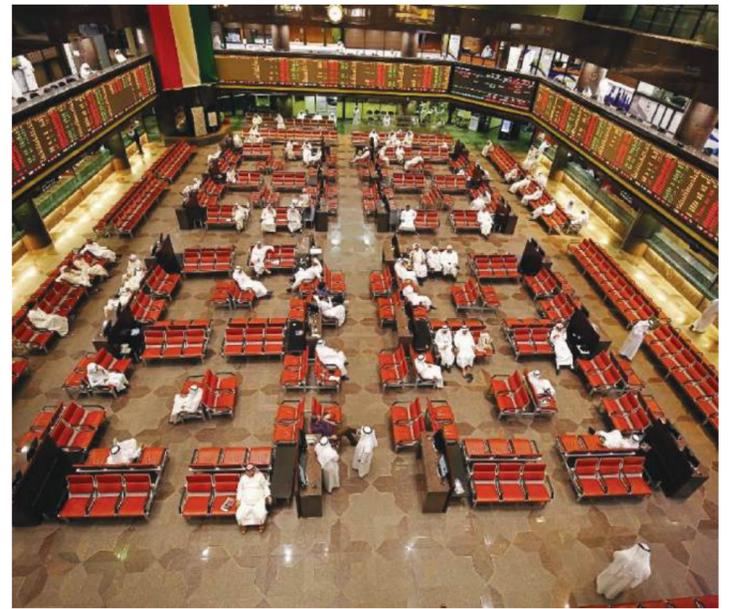
وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن مؤشرات الربحية للبنك قد سجلت أداءً مختلفاً مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2024. حيث انخفض مؤشر العائد على معدل رأس المال (ROE) قليلاً ليصل إلى نحو 43.4% بعد أن كان عند 44.4%. وكذلك انخفض مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE)

وتوضح الجداول التالية التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت:

التغير	الأسبوع الثلاثون	الأسبوع الحادي والثلاثون	البيان
%	31/07/2025	07/08/2025	
	5	5	عدد أيام التداول
0.3%-	740.2	737.9	مؤشر الشال (قيم 29 شركة)
0.2%-	8617.8	8597.0	مؤشر السوق العام
	399672204	374891142	قيمة الأسهم المتداولة (د.ك)
6.2%-	79934441	74978228	المعدل اليومي (د.ك)
	2199192687	1633945590	كمية الأسهم المتداولة (أسهم)
25.7%-	439838537	326789118	المعدل اليومي (أسهم)
	126152	120691	عدد الصفقات
4.3%-	25230	24138	المعدل اليومي لعدد الصفقات

البيان	قيمة التداول	نسبة من الإجمالي
الشركات	دينار كويتي	قيمة تداول السوق
بيت التمويل الكويتي	28483262	7.6%
بنك وربة	22895773	6.1%
شركة النخيل للإنتاج الزراعي	21824039	5.8%
بنك الكويت الدولي	20928846	5.6%
بنك الكويت الوطني	16389329	4.4%
الإجمالي	110521249	29.5%
البيان	قيمة التداول	نسبة من الإجمالي
القطاعات	دينار كويتي	قيمة تداول السوق
قطاع الخدمات المالية	111514510	29.7%
قطاع البنوك	102900331	27.4%
قطاع العقار	51014720	13.6%
قطاع الخدمات الاستهلاكية	33333467	8.9%
قطاع الصناعة	31749843	8.5%

البيان	الأسبوع الحادي والثلاثون	الأسبوع الثلاثون
	07/08/2025	31/07/2025
عدد شركات ارتفعت أسعارها	8	12
عدد شركات انخفضت أسعارها	16	17
عدد شركات لم تتغير أسعارها	5	0
إجمالي الشركات حسب مؤشر الشال	29	29



الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أقل نشاطاً، حيث انخفض مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكذلك انخفضت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 737.9 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 2.3 نقطة ونسبته 0.3%- عن إقفال الأسبوع الماضي، وظل مرتفعاً بنحو 101.7 نقطة أي ما يعادل 16.0% عن إقفال نهاية عام 2024.

جدول مؤشر الشال لعدد 29 شركة مدرجة في بورصة الكويت

الفرق	إقفال	الفرق	يوم الخميس		اسم الشركة	
			31/07/2025	07/08/2025		
%	2024	%				
23.0	756.6	(0.4)	934.0	930.4	بنك الكويت الوطني	1
9.2	306.7	0.0	334.9	334.9	بنك الخليج	2
(7.7)	665.7	(2.2)	627.8	614.2	البنك التجاري الكويتي	3
20.7	206.9	(0.7)	251.5	249.8	البنك الأهلي الكويتي	4
45.3	232.0	(4.0)	351.2	337.2	بنك الكويت الدولي	5
60.1	261.4	1.2	413.4	418.5	بنك برقان	6
17.5	3,727.9	0.0	4,380.5	4,380.5	بيت التمويل الكويتي	7
19.2	791.4	(0.3)	946.5	943.4	قطاع البنوك	
(2.0)	176.1	2.1	168.9	172.5	شركة التسهيلات التجارية	8
18.7	1,283.6	(0.3)	1,526.9	1,523.0	شركة الاستشارات المالية الدولية	9
(1.6)	319.6	1.6	309.6	314.6	شركة الاستثمارات الوطنية	10
(8.0)	328.6	(0.8)	304.8	302.3	شركة مشاريع الكويت القابضة	11
(1.4)	99.1	(0.6)	98.3	97.7	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	12
3.5	302.2	0.4	311.4	312.8	قطاع الاستثمار	
(9.0)	130.1	2.1	116.0	118.4	شركة الكويت للتأمين	31
(15.1)	980.4	7.8	772.2	832.1	مجموعة الخليج للتأمين	14
1.8	370.5	7.7	350.0	377.1	الشركة الأهلية للتأمين	15
11.0	206.8	9.0	210.6	229.5	شركة وربة للتأمين	16
(8.3)	340.7	6.7	293.0	312.5	قطاع التأمين	
47.0	528.5	(1.4)	787.7	776.8	شركة عقارات الكويت	71
51.8	280.0	(5.5)	449.4	424.9	شركة العقارات المتحدة	18
16.8	300.7	(1.3)	355.8	351.3	الشركة الوطنية العقارية	19
7.1	1,776.2	(1.5)	1,930.5	1,902.4	شركة الصاحية العقارية	20
31.1	354.6	(2.1)	474.8	464.8	القطاع العقاري	
4.1	374.0	(0.4)	391.1	389.5	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	12
54.2	342.2	0.0	527.6	527.6	شركة أسمنت الكويت	22
16.1	719.4	(0.5)	839.3	835.3	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	32
15.1	342.2	(0.3)	395.3	394.0	القطاع الصناعي	
(2.4)	728.2	(0.7)	715.6	710.6	شركة السينما الكويتية الوطنية	24
(42.9)	1,924.4	(1.4)	1,114.1	1,098.5	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	25
27.5	725.3	0.3	922.0	925.1	شركة الاتصالات المتنقلة	26
41.2	58.5	0.0	82.6	82.6	شركة سنجي القابضة	27
(3.6)	839.7	(0.2)	810.6	809.2	قطاع الخدمات	
10.2	89.2	0.0	98.3	98.3	شركة نقل وتجارة المواشي	28
0.5	436.4	0.0	438.6	438.6	قطاع الأغذية	
38.3	622.5	(42.1)	1,486.3	860.9	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة	29
6.8	177.4	(14.4)	221.3	189.5	الشركات غير الكويتية	
16.0	636.2	(0.3)	740.2	737.9	مؤشر الشال	

مؤشر الشال هو عبارة عن مؤشر قيمة، يعتمد على القيمة السوقية المرجحة بنسبة 100% وفقاً لصيغ مؤسسة التمويل الدولية، والقيمة الأساسية للمؤشر هي 100 (كما في 1 أغسطس 1990).

«كامكو إنفست» تنقل مكاتبها في السعودية إلى مركز الملك عبدالله المالي «كافد»



محمد حمد الفارس



فيصل منصور صرخوه



أعلنت كامكو إنفست، شركة مالية إقليمية غير مصرفية تدير أصولاً لصالح العملاء تعد من الأكبر حجماً في المنطقة، عن نقل مكاتبها في المملكة العربية السعودية إلى مركز الملك عبدالله المالي «كافد»، الوجهة الرئيسية للأعمال ونمط الحياة المميز في المملكة ببنيتها التحتية الحديثة والرقمية.

تفتخر كامكو إنفست - السعودية بخدمة قاعدة عملاء متميزة تضم مؤسسات، ومكاتب عائلية، وأفراد ذوي الملاءة المالية العالية، من خلال إدارة محافظ مصممة حسب احتياجاتهم، وثلاثة صناديق سعودية تم تأسيسها محلياً واحتلت مراكز متقدمة ضمن أفضل الصناديق أداءً في فئاتها منذ بداية العام. ويذكر أن إحدى هذه الاستراتيجيات تُعد من أكبر صناديق الأسهم في المملكة. بالتوازي، حافظت كامكو إنفست على حضور قوي في سوق أدوات الدين، حيث نجحت في إدارة عدة إصدارات من السندات والصكوك لصالح شركات ومؤسسات مالية رائدة في المملكة العربية السعودية.

بهذه المناسبة صرّح فيصل منصور صرخوه، الرئيس التنفيذي لمجموعة كامكو إنفست وعضو مجلس إدارة كامكو إنفست - السعودية، قائلاً: "يسرنا أن نكون ضمن الشركات الإقليمية والدولية الرائدة التي تتخذ من كافد مقراً لها في المملكة. وتبقى السعودية سوقاً محورية بالنسبة لكامكو إنفست، ويعكس وجودنا في هذا المركز المالي المتميز التزامنا الاستراتيجي بتعميق حضورنا وتوسيع نطاق خدماتنا في المملكة. إن وجودنا في المملكة يعكس رؤيتنا الاستراتيجية الأوسع، والتي لا تقتصر على خدمة العملاء المحليين فحسب، بل تشمل أيضاً تمكين العملاء الإقليميين والدوليين من الوصول إلى واحدة من أكثر الاقتصادات تنوعاً وتطوراً في المنطقة."

بدوره قال محمد حمد الفارس، الرئيس التنفيذي لـ كامكو إنفست - السعودية: "يمثل انتقال مقرنا الجديد إلى مركز الملك عبدالله المالي (كافد) محطة فارقة في مسيرة كامكو إنفست في المملكة، تتجاوز كونها مجرد تغيير في الموقع إلى كونها انطلاقة لعهد جديد يتناغم مع مستهدفات رؤية المملكة 2030. وتعكس هذه الخطوة الاستراتيجية طموحنا في أن نكون شريكاً فاعلاً في مسيرة التحول المالي والاقتصادي للمملكة، وتجسد التزامنا الراسخ نحو دعم وتنمية السوق السعودي. كما تعزز من قدراتنا في خدمة قاعدة عملاء متنامية ذوي الخبرة والأهداف المتنوعة، بالإضافة إلى تهيئة بيئة عمل ملهمة تمكّن فريق العمل من الإبداع والريادة والمساهمة في صياغة مستقبل الاستثمار في المنطقة، انسجاماً مع

للمطوحات الاقتصادية للمملكة، وتمتلكه وتديره شركة إدارة وتطوير مركز الملك عبدالله المالي. وختم صرخوه قائلاً: "مع استمرار المملكة في تنفيذ إصلاحاتها الاقتصادية التحويلية والمضي قدماً في تحقيق مستهدفات رؤية 2030، فإننا نواصل التزامنا بتقديم حلول استثمارية مبتكرة تعزز ارتباط عملائنا بفرص النمو المستدام والطويل الأجل في المملكة."

تطلعات المملكة نحو بناء قطاع مالي حيوي ومتنوع". ويتميز كافد بموقعه الفريد في قلب العاصمة الرياض، ويوفر نحو 1.6 مليون مترًا مربعًا من المساحات المكتبية، ومرافق عالمية المستوى وخيارات سكنية فاخرة، والتي تم تصميمها جميعاً لتقديم أسلوب حياة مميز يحول طريقة السكن والعمل والتعلم والترفيه. ويعد كافد انعكاساً

عقدت مؤتمر المحللين عبر الإنترنت عن نتائج النصف الأول 2025

مجموعة البنك الأهلي الكويتي... زيادة الربحية وتعزيز جودة الأصول والتحول الرقمي



عبدالله السميطة:

• البنك سيواصل
تعزيز مكانته
وتحقيق أولوياته
الإستراتيجية

المناصب القيادية، بينما تشكل النساء 40 % من إجمالي مواردنا البشرية، ونحن نواصل التركيز على توفير بيئة عمل متطورة وعالية الأداء وتطوير المواهب المحلية».

وأكد الرئيس التنفيذي أن تركيز المجموعة سيبقى واضحاً، وقائماً على زيادة الربحية وتعزيز جودة الأصول وتسريع التحول الرقمي، مع الالتزام بتنفيذ الخطط بشكل منضبط لتقديم قيمة مضافة للمساهمين.

مكانة قوية

من جهته وتعليقاً على أداء البنك الأهلي الكويتي، قال نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة عبدالله السميطة «سيواصل البنك تعزيز مكانته وتحقيق أولوياته الإستراتيجية»، مشيداً بقيادة مجلس الإدارة وبتفاني الإدارة العليا بحيث ساهمت جهودهم الجماعية في دفع عجلة النمو للبنك.



جيل جان فان دير تول:

• نفذنا مبادرات
إستراتيجية في
السنوات الماضية
نجني ثمارها الآن

المصرفية قمنا بترقية شبكة أجهزة السحب الآلي الخاصة بنا بواجهة جديدة».

وذكر أن وكالة موديز ثبتت تصنيف البنك الأهلي الكويتي عند الدرجة A2، كما ثبتت وكالة فيتش تصنيفه عند الدرجة A، وكلاهما بتوقعات مستقبلية مستقرة، مما يؤكد الثقة المستمرة في قوته المالية، وإدارة المخاطر القوية ومعايير الحوكمة المميزة لديه.

وكشف فان دير تول أن التنوع الإقليمي للمجموعة في لعب دور رئيسي لتحقيق النمو المستدام، مبيناً أن العمليات الدولية للمجموعة التي تشمل فروعها في دولة الإمارات العربية المتحدة والبنك الأهلي الكويتي- مصر ساهمت بنسبة 40 % من الإيرادات التشغيلية، و 37 % من إجمالي الأصول، مما يظهر القيمة الإستراتيجية للتواجد الإقليمي، ومضيفاً «يبقى الالتزام الثابت والعمل الجاد لموظفينا ركيزة أساسية لنجاحنا، ويشغل الكويتيون 73 % من

عقدت مجموعة البنك الأهلي الكويتي مؤتمر المحللين عبر الإنترنت عن نتائج النصف الأول 2025، بمشاركة الرئيس التنفيذي للمجموعة جيل جان فان دير تول، ونائب الرئيس التنفيذي للمجموعة عبدالله السميطة، والرئيس المالي للمجموعة شياماك سوناوالا، ورئيس التخطيط الإستراتيجي عبدالعزيز جواد، ومساعد مدير عام إدارة التخطيط الإستراتيجي والمتابعة أسامة عزالدين.

وشهد المؤتمر تسليط الضوء على مؤشرات المجموعة خلال النصف الأول من العام الحالي، وتقديم نبذة عن أبرز الإنجازات التي تم تسجيلها، مع عرض للخطط المستقبلية المنشودة على جميع المستويات.

وبهذه المناسبة، أكد الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأهلي الكويتي جيل جان فان دير تول، أن البنك يمتلك أساساً قوياً سيتم البناء عليه لتحقيق تطلعات المجموعة الإقليمية، لافتاً إلى تنفيذ العديد من المبادرات الإستراتيجية على مر السنوات الماضية والتي تجني ثمارها الآن، ومشدداً على أن المجموعة ستواصل الاستثمار في المستقبل والتحول الرقمي كأساس لعملياتها. وأضاف فان دير تول أن البنك حقق نمواً بنسبة 9 % في صافي الأرباح العائدة للمساهمين على أساس سنوي إلى 31.7 مليون دينار كويتي، في حين ظلت ربحية السهم ثابتة عند 11 فلساً، مشيراً إلى ارتفاع القروض 5 % على أساس سنوي بدعم من هيكل حوكمة ائتماني قوي، فضلاً عن الاحتفاظ بجودة أصول قوية، مع نسبة قروض متعثرة (NPL) تحت السيطرة بلغت 1.35 %.

وتابع «بلغت نسبة الشريحة الأولى من كفاية رأس المال 11.94 %، وإجمالي نسبة كفاية رأس المال 16.96 %، وكلاهما أعلى بكثير من المتطلبات الرقابية، مما يعكس قوة قاعدتنا الرأسمالية وقدرتنا على تعزيز النمو في المستقبل»، منوهاً إلى تنفيذ المبادرات الرئيسية ضمن إستراتيجية ABK2X، والتي ركزت على تطوير الكفاءة التشغيلية، وتعزيز ميزات المجموعة الأساسية، وتسريع تحولها الرقمي، وكاشفاً عن تحقيق تحسن كبير في نسبة التكلفة إلى الدخل إلى 42.2 %، في انعكاس واضح للمزايا المحققة من إستراتيجية التحول. وأوضح فان دير تول «واصلنا تعزيز تحولنا الرقمي حيث تمت إضافة أكثر من 15 ميزة جديدة إلى تطبيقنا على الأجهزة المحمولة مما عزز الحلول الرقمية وخدمات المدفوعات والتحكم في الحسابات، وكجزء من مبادرة الخدمات



عبدالعزیز جواد:

• سنركز على تنفيذ
خططنا ونحن بوضع
جيد لمواكبة البيئة
التشغيلية المتطورة

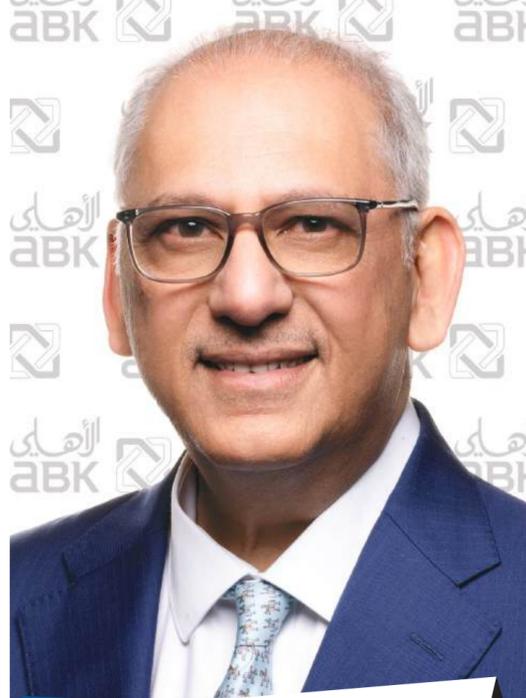
وقال "بموازاة ذلك، قامت ABK Capital، الذراع الاستثماري للمجموعة، بتأسيس شركتها التابعة في مركز دبي المالي العالمي (DIFC) بعد الحصول على موافقة سلطة دبي للخدمات المالية (DFSA)، في إنجاز إستراتيجي مهم في جهودنا لزيادة حضور البنك الأهلي الكويتي إقليمياً وعالمياً، بحيث يعزز الكيان الجديد منصتنا الاستثمارية، مما يمكننا من الوصول إلى الأسواق المالية الرئيسية وتقديم قيمة مضافة لعملائنا وجميع المتعاملين معنا عبر نطاق جغرافي أوسع".

الاستدامة والحوكمة

وأكد جواد «تعد الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة ركيزة أساسية لإستراتيجيتنا طويلة الأجل، وهي تتماشى تماماً مع رؤية الكويت 2035، ونحن نعمل على دمج معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة في ثقافتنا وعملياتنا من خلال مبادرات تركز على مصطلح المرونة المناخية، والخدمات المصرفية المسؤولة، وتحقيق الشمول المالي، والتأثير المجتمعي».

وأشار إلى إحرار تقدم قوي في الالتزام المناخي من خلال تحويل جميع مرافق البنك الأهلي الكويتي إلى إضاءة LED، مما أدى إلى تقليل انبعاثات النطاق 2 للكربون، ودمج الاعتبارات المناخية في سياسات البنك وعملياته، لافتاً إلى تعزيز محفظة البنك للتمويل المستدام من خلال تمويل المشاريع ذات الأثر الإيجابي على الصعيد البيئي.

وأضاف أن البنك سيواصل التركيز على التنفيذ الناجح لخطته وتحقيق النمو وتقديم قيمة مضافة للمساهمين، مبيناً أنه في وضع جيد لمواكبة البيئة التشغيلية المتطورة والاستفادة من الفرص الناشئة، ومشهداً على الالتزام بتحقيق نمو منضبط، وتعزيز مكانة البنك والحفاظ على ريادته في الصعيد المالي والاستدامة.



شياماك سوناوالا:

• النصف الأول عكس
قوة نموذج أعمالنا
مع تسجيلنا أداء مالي
قوي

قيمة مضافة طويلة الأجل للمساهمين.

الأولويات الإستراتيجية

من ناحيته، قال رئيس التخطيط الإستراتيجي في البنك الأهلي الكويتي عبدالعزيز جواد، إن البنك واصل تنفيذ خطته الإستراتيجية، وحقق نمواً كبيراً على صعيد مختلف شرائح عملائه الكويتيين، وعملاء الخدمات المصرفية المميزة، والشباب، بحيث ساهمت المبادرات الموجهة التي تركز على تطوير المنتجات، والتفاعل الرقمي، والتميز في الخدمة في نمو القروض بما يتجاوز نمو السوق، لافتاً إلى اتباع نهج منضبط على صعيد عمليات البنك الائتمانية لتحقيق عائد مناسب بحسب المخاطر.

وكشف «بالإضافة إلى نمونا مالياً، فقد حصدنا إنجازات مميزة من قبل المؤسسات الدولية الرائدة، حيث فاز البنك خلال النصف الأول من العام بجوائز أفضل مبادرة للتحويل الرقمي» من MEED، وتقدير الجودة من جي بي مورغان للتحويلات»، مما يظهر نجاح استثماراتنا في التكنولوجيا، وتركيزنا على التميز التشغيلي، وجهودنا المستمرة لتعزيز تجربة العملاء عبر جميع القنوات لدينا».

مصر والإمارات

وكشف جواد عن حصول البنك الأهلي الكويتي - مصر على شهادة PCI-DSS، مما يعزز معايير الأمانة الرقمية، وتكريمه من قبل مجلة Inter-national Business بلقب "أسرع البنوك نمواً في الخدمات المصرفية للأفراد في عام 2024"، مشيراً إلى عقد شراكة إستراتيجية مع فيزا، وطرح مجموعة من حلول الثروات المصممة خصيصاً لدعم قاعدة العملاء الكبار، إذ تتماشى هذه التطورات مع التزام البنك بالابتكار، وتطوير الحلول لمختلف شرائح العملاء فضلاً عن التميز بالخدمة.

المؤشرات المالية

من جهته، قال الرئيس المالي للمجموعة شياماك سوناوالا «بلغت الإيرادات التشغيلية خلال النصف الأول من العام الحالي 108.8 مليون دينار كويتي، بينما بلغت الأرباح التشغيلية 62.9 مليون دينار كويتي بما يعكس فعالية إدارة التكاليف واستمرار نمو الإيرادات عبر أعمالنا المختلفة، ولا تزال جودة أصولنا قوية، حيث تم الحفاظ على نسبة القروض غير المنتظمة للمجموعة عند مستوى 1.35 %، بينما بقيت نسبة تغطية القروض المتعثرة ثابتة عند 447 %، مما يؤكد استقرار معاييرنا الائتمانية».

وأضاف "نحتفظ بمخصصات تبلغ 218 مليون دينار كويتي، متجاوزة متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9 تماشياً مع تعليمات بنك الكويت المركزي، حيث نواصل تطبيق سياسة مخصصات حكيمة»، لافتاً إلى ارتفاع هامش صافي الفائدة إلى 2.2 % مدفوعاً بتحسين عوائد الأصول واستقرار تكلفة التمويل، في حين تحسن العائد على متوسط حقوق المساهمين (ROAE) إلى 9.2 % في النصف الأول 2025 مما يعكس ثبات الأرباح وتقديم قيمة مضافة للمساهمين على المدى الطويل.

وتابع سوناوالا «تظل السيولة والتمويل نقطة قوة رئيسية للبنك الأهلي الكويتي، مدعومة بنسبة تغطية للسيولة بلغت 230 % وصافي نسبة التمويل المستقر بلغ 108 %، وكلاهما أعلى بكثير من المتطلبات الرقابية، في وقت بلغت ودائع العملاء 4.3 مليار دينار كويتي تمثل 67 % من إجمالي المطلوبات لدينا، مما يعكس الثقة المستمرة لقاعدة عملائنا وصلابة محفظة التمويل لدينا».

ولفت إلى تحسّن الأداء التشغيلي للمجموعة بشكل ملحوظ في النصف الأول من عام 2025، حيث ارتفع الربح التشغيلي بنسبة 18%، مما يعكس تحسّناً في توليد الإيرادات والتحكم بالتكاليف بشكل أكبر ويظهر كفاءة أعلى ونمو الأعمال الأساسية.

وذكر سوناوالا "استمرت الخدمات المصرفية للشركات في الصدارة من حيث الإيرادات التشغيلية خلال النصف الأول 2025، حيث ساهمت بنسبة 51 %، تلتها الخدمات المصرفية للأفراد بنسبة 37 %، وخدمات الخزنة والاستثمار بنسبة 12 %، في حين لا يزال توزيع أصولنا متوازناً بشكل إستراتيجي، حيث تمثل الخدمات المصرفية للشركات 56 % منها، و13 % للخدمات المصرفية للأفراد، و31 % لخدمات إدارة الخزنة والاستثمار».

ويأتي ذلك في وقت تحسنت نسبة التكلفة إلى الدخل إلى 42.2 % في النصف الأول 2025، مما يعكس نجاح جهود إدارة التكاليف والتي أسفرت عن انخفاض في المصروفات التشغيلية بنسبة 3 % على أساس سنوي.

وأوضح سوناوالا أنه خلال النصف الأول 2025 ارتفع إجمالي الأصول 8 % إلى 7.2 مليار دينار كويتي، وارتفع صافي القروض والسلف بنسبة 5 % إلى 4.7 مليار دينار كويتي، مما يظهر زيادة نشاط التمويل ونمو الميزانية العمومية بشكل حكيم.

ورأى أن النصف الأول 2025 عكس قوة نموذج أعمال مجموعة البنك الأهلي الكويتي ونتائج تركيزها على تنفيذ خطتها، حيث سجلت أداءً مالياً قوياً، بفضل اتباع نموذج وضوابط مخاطر متينة، وكفاءة تشغيلية أفضل، وجودة أصول عالية، مشهداً على الالتزام مع بداية النصف الثاني من العام بتحقيق النمو المستدام وخلق

التعريفات الجمركية الجديدة تقلب ميزان التجارة العالمية ضد الدول النامية



على مدى عقود، اعتمدت السياسة التجارية للولايات المتحدة ومعها الدول المتقدمة على مبدأ التمييز الإيجابي لصالح الدول الفقيرة، من خلال تخفيض الرسوم الجمركية وتسهيل دخول صادراتها إلى الأسواق الكبرى، بهدف دعم نمو اقتصاداتها وتحفيز اندماجها في سلاسل التوريد العالمية.

لكن مع وصول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، تغير هذا النهج جذرياً.

فقد تحولت السياسة من «تفضيل الشريك الأضعف» إلى نهج مفاوضات «صارم» يقوم على فرض تعريفات مرتفعة حتى على الدول الأقل نمواً، ما قلص من ميزاتها التنافسية، وفق تقرير لصحيفة وول ستريت جورنال.

أرقام تكشف التباين بين الفقير والغني

تشير البيانات إلى أن إدارة ترامب فرضت تعريفات جمركية تراوحت بين 10% و 15% على واردات من دول صناعية متقدمة مثل اليابان وكوريا الجنوبية ودول الاتحاد الأوروبي، في حين تعرضت صادرات دول نامية مثل فيتنام وبنغلاديش وجنوب إفريقيا والعراق لتعريفات بلغت 20% فأكثر، بل وصلت إلى 40% على ميانمار ولاوس.

الأمر لم يتوقف عند ذلك، ففي خطوة أثارت جدلاً واسعاً، أعلن ترامب مؤخراً عن رفع التعريفات على صادرات الهند إلى 50% على خلفية استمرارها في استيراد النفط الروسي.

عوامل سياسية وجيوسياسية

تعكس هذه السياسات مزيجاً من الدوافع الاقتصادية والاعتبارات السياسية، إذ تراعي واشنطن في بعض الحالات طبيعة العلاقات الاستراتيجية وأهمية الشراكات في مجالات مثل الطاقة والتجارة والاستثمار.

أما الدول النامية التي تفتقر للثقل الجيوسياسي أو القدرة على ضخ استثمارات ضخمة في الاقتصاد الأميركي، فكانت الأكثر عرضة لرسوم مرتفعة، رغم أن الكثير من صادراتها لا تنافس المنتجات الأميركية بشكل مباشر، بل تكملها موسمياً، كما هو الحال مع الحمضيات القادمة من جنوب إفريقيا.

تراجع نظام التفضيلات المعمم

حتى عام 2020، كانت أكثر من 100 دولة فقيرة تستفيد من نظام التفضيلات المعمم (GSP)، الذي ألغى الرسوم الجمركية على منتجاتها المصدرة إلى السوق الأميركية.

بعض القرارات أثارت دهشة المحليين، مثل فرض 39% على سويسرا، وهي من الدول الغنية القليلة التي واجهت رسوماً مرتفعة، و41% على سوريا، رغم محدودية صادراتها إلى الولايات المتحدة.

وفي حالات أخرى، ارتبطت زيادة التعريفات بخلافات سياسية أو بدعوى حماية قطاعات أميركية معينة، كما حدث مع منتجات برازيلية مثل القهوة التي فرضت عليها رسوم 50%.

انعكاسات على التجارة العالمية

سياسات ترامب تعيد تشكيل خريطة التجارة الدولية عبر إعادة توزيع الأعباء الجمركية بطريقة تخالف الأعراف التي سادت لعقود، هذا التحول قد يؤدي إلى إضعاف تنافسية الدول النامية، ويدفعها للبحث عن أسواق بديلة، في وقت تتزايد فيه حدة المنافسة العالمية على الحصص السوقية. كما أن استمرار هذه السياسات قد يضعف الثقة في النظام التجاري متعدد الأطراف، ويعزز النزعة الحمائية التي تتعارض مع مبادئ منظمة التجارة العالمية.

إلا أن البرنامج لم يُجدد، ما أدى إلى تقليص وصول هذه الدول إلى أحد أهم أسواقها، ودفع صناعاتها التصديرية إلى مواجهة بيئة أكثر قسوة.

التأثير على الصناعات التصديرية

في كمبوديا، التي تعتمد بشكل كبير على صادرات الملابس، وصلت التعريفات إلى 19%، ما أثار مخاوف واسعة بين المصنعين.

ورغم تقديمها تنازلات مثل خفض الرسوم على الواردات الأميركية إلى الصفر وإبرام صفقات لشراء طائرات من «بوينغ»، فإنها لم تحصل على المعاملة الممنوحة للدول الصناعية الكبرى.

الأمر ذاته يتكرر في إندونيسيا، إذ قالت شركة «Great Giant Pineapple»، أحد أكبر منتجي الأناناس المعلب في العالم، إن التعريفات البالغة 19% على صادراتها إلى الولايات المتحدة قد تؤدي إلى تراجع الطلب، في ظل هوامش ربح ضيقة وعدم القدرة على خفض الأسعار.

مفارقات في تطبيق الرسوم

دونالد ترامب يخطط لأكبر اكتتاب في التاريخ



طرح أسهم

Freddie Mac | Fannie Mae
«فريدي ماك» | «فاني ماي»

15% من الأسهم بقيمة الطرح المحتملة 30 مليار دولار عائدات متوقعة

مؤيدون للطرح

يضخ أموالاً للخزينة ويقلل سيطرة الحكومة

معارضون

تكلفة الفروض السكنية ستزداد بين 1800 و 2800 دولار سنوياً

70% من الرهون العقارية الأميركية تكفلها الشركات

تقدمان قروضاً سكنية لمدة 30 عاماً بأسعار معقولة نسبياً

2008 وُضعت الشركتان

تحت الوصاية الحكومية لإنقاذهما من الانهيار خلال أزمة الرهن العقاري

ترامب يخطط لأكبر اكتتاب في التاريخ بطرح عملاقين عقاريين

يخطط الرئيس الأميركي دونالد ترامب ومستشاروه الاقتصاديون لطرح تاريخي لأسهم شركتي فاني ماي وفريدي ماك، وهما عملاقا الرهن العقاري المملوكتان للحكومة، واللذان تساهمان في تحقيق الاستقرار وتوفير القروض العقارية بأسعار معقولة في السوق الأميركية.

ووفقاً لما نقلته صحيفة وول ستريت جورنال، فإن هذه الخطط لم تُحسم بعد، حيث لا يزال ترامب يدرس عدة خيارات، بحسب مسؤول كبير في الإدارة الأميركية، لكن البيت الأبيض يرى أن الطرح العام الأولي لنحو 15% من أسهم الشركتين قد يدرّ نحو 30 مليار دولار، ما قد يجعله أكبر اكتتاب عام في التاريخ.

وول ستريت في 2025.. آمال الصعود أمام فخ التركز



تشهد وول ستريت العديد من التقلبات خلال عام 2025، لكن بشكل عام حققت المؤشرات الثلاثة -ستاندرد أند بورز 500 وداو جونز ونسداك المركب- ارتفاعات، لكن تركز المكاسب في الشركات الكبرى يثير بعض المخاوف من انهيار يعقب هذا التركز.

وقال المستشار المالي الأميركي برينان شلاجباوم في منشور عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي إكس -تويتر سابقاً- «في عامي 2023 و2024، حقق مؤشر ستاندرد أند بورز 500 عائداً يزيد على 20%».

ستاندرد أند بورز أمام فرصة تاريخية

وأضاف المستشار المالي «من غير المرجح أن ينهي مؤشر ستاندرد أند بورز 500 عام 2025 عند نسبة 20% أو أكثر بناءً على التاريخ، إذ حدث هذا مرتين أخريين في التاريخ، وتزامنا معاً».

وتابع شلاجباوم المرة الأولى في الفترة بين عامي «1995 و1997، إذ ارتفع المؤشر 34.11% في عام 1995، ثم ارتفع 20.26% في عام 1996، ثم ارتفع 31.01% في عام 1997». وأوضح شلاجباوم أن المرة الثانية كانت بين عامي «1997 و1999، في عام 1998 ارتفع المؤشر 28.34% ثم في عام 1999 ارتفع المؤشر 21.04%».

ومنذ بداية عام 2025 ارتفع مؤشر ستاندرد أند بورز 500 بنحو 8%، ما يعني أنه يحتاج إلى الارتفاع بنحو 12% ليحقق ثالث ارتفاع بأكثر من 20% ثلاث سنوات على التوالي في تاريخ البورصة الأميركية.

في الوقت نفسه، تمثل أكبر 10 أسهم في مؤشر ستاندرد أند بورز 500 الآن نسبة قياسية بلغت 40% من القيمة السوقية للمؤشر. وعادة ما يمثل توزيع القيمة السوقية على عدد أكبر من الشركات بعدد أكبر من القطاعات حماية لسوق الأسهم من الانهيار، بينما يندرج تركيز القيمة في عدد محدود من الشركات أو قطاع معين بأن أي هزة للقطاع أو في أعمال الشركات يمكن أن يؤدي لخسائر كبيرة بالسوق وربما انهيار.

مخاوف التركز تهدد وول ستريت

وتمثل أكبر 10% من الأسهم الأميركية الآن نسبة قياسية بلغت 76% من سوق الأسهم الأميركي، وتجاوز هذا الرقم رسمياً الرقم القياسي السابق المسجل قبل الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي. بالمقارنة في ذروة فقاعة الدوت كوم عام 2000 بلغت حصة أكبر 10% نحو 73%، وفي الثمانينيات كانت هذه النسبة أقل من 50%.

بنك قطر الوطني يتوقع هيمنة الانكماش على الاتجاهات المستقبلية للاقتصاد الكلي



توقع بنك قطر الوطني (QNB) أن تظل القوى الانكماشية طويلة الأمد - لا سيما تلك الناجمة عن التقدم التكنولوجي والأتمتة ورقمنة الخدمات - هيمنة على اتجاهات المستقبلية للاقتصاد الكلي، لكن ستتخللها بشكل متزايد فترات قصيرة من الارتفاع الحاد في التضخم، مدفوعة بصدمات العرض المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية، وتكاليف التحول الأخضر، وعدم اليقين السياسي.

وأشار البنك في تقريره الأسبوعي إلى أن الاقتصاد العالمي لم يعد مستقراً في بيئة تضخمية أو انكماشية بحتة، بل دخل مرحلة جديدة تتسم بالتقلبات الهيكلية.

وأوضح التقرير أن التغيرات في أسعار السلع الرئيسية للسلع والخدمات تعد من أكثر المؤشرات التي تحظى بمتابعة دقيقة في مجال الاقتصاد الكلي، إلى جانب معدل النمو الاقتصادي، حيث إن هذه المؤشرات تشكل معياراً أساسياً لقياس متانة الأوضاع الاقتصادية، لما لها من تأثير مباشر على القوة الشرائية، وثقة المستهلكين، وقرارات الاستثمار، وتوجهات السياسات النقدية. وأضاف التقرير أن مستوى معيناً من التضخم يعتبر أمراً طبيعياً، بل ضرورياً لدعم النمو الاقتصادي، في حين أن معدلات التضخم المفرط أو الانكماش الحاد قد تؤدي إلى اختلالات هيكلية وتداعيات اقتصادية طويلة الأمد.

وقال التقرير إن معدلات التضخم المعتدلة، كتلك التي سجلت خلال فترة ما يسمى بالاعتدال الكبير (2007-1990) في أغلب الاقتصادات المتقدمة، تعكس عادة اقتصاداً حيويًا يحقق نمواً متوازناً. كما أنه يجبر البنوك المركزية على الاستجابة بتشديد سياساتها النقدية بقوة، وهو ما قد يؤدي إلى حالات الركود أو الضغوط المالية.

وعلى العكس من ذلك، بين التقرير أن الانكماش - أي الانخفاض المستمر في المستوى العام للأسعار أو التضخم الأقل بكثير من المستوى الطبيعي - يعتبر عادة من أعراض الضعف الهيكلي الأعمق، مثل انخفاض الطلب، أو تقليص الديون المالية، أو الركود الديموغرافي.

وأضاف «قد يبدو انخفاض الأسعار إيجابياً في الظاهر، ولكنه يمكن أن يثبط الاستهلاك، ويؤخر الاستثمار، ويزيد من أعباء الديون الحقيقية، ويرمي بالاقتصادات في حلقة مفرغة من النمو المنخفض وضعف الثقة».

ولفت البنك في هذا السياق إلى تجربة اليابان خلال تسعينيات القرن الماضي ومطلع العقد الأول من القرن الحالي، باعتبارها مثالاً بارزاً على الآثار السلبية طويلة الأمد التي قد يخلفها تفشي الانكماش، مشيراً إلى أن اقتصادات كبرى أخرى واجهت تحديات مشابهة، وإن بدرجة أقل، عقب الأزمة المالية العالمية في عامي 2007 و2008.

وأوكرانيا، والصراعات الإقليمية، إلى تقويض جزئي للانفتاح التجاري، وزاد من حالة عدم اليقين في شبكات الإنتاج العالمية. وأشار التقرير إلى أن جائحة كوفيد كشفت عن هشاشة سلاسل التوريد المحسنة بشكل مفرط، مما دفع إلى التحول نحو إعادة توطيد الإنتاج ووضع العديد من الخطط الاحتياطية البديلة، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع هيكل التكلفة.

وإلى جانب الضغوط الديموغرافية (انخفاض عدد العاملين لإعالة المزيد من العاطلين عن العمل)، وتكاليف التحول الأخضر، والمنافسة الاستراتيجية على التقنيات الحيوية، تدعم هذه التحولات حجة بعض المحللين بأن البيئة الاقتصادية ستكون أكثر عرضة للتضخم في المستقبل، حيث لن يكون استقرار الأسعار أمراً يستهان به.

من ناحية أخرى، يرى العديد من المحللين أنه من الخطأ افتراض أن فترة ما بعد كوفيد 19 وحرب أوكرانيا تتسم بارتفاع منتظم في معدلات التضخم فهناك عوامل قوية ومتسارعة تعمل على خفض التضخم، لا سيما تلك المتجذرة في الابتكار التكنولوجي.

واعتبر التقرير أن بعض التطورات الجيوسياسية التي ينظر إليها عادة على أنها تضخمية - مثل تجزئة التجارة - قد تسفر عن عواقب انكماشية في ظل ظروف معينة.

وفي سياق متصل، أوضح التقرير أن المرحلة التي أعقبت جائحة كوفيد-19، وما رافقها من صدمات في جانب العرض، أدت إلى تسجيل مستويات تضخم أعلى بكثير من المعدلات المعتادة إلا أن ما يلفت الانتباه، بحسب التقرير، هو غياب توافق واسع بين الخبراء بشأن ما إذا كان التضخم أو الانكماش سيكونان محركين اقتصاديين رئيسيين على المدى المتوسط أو الطويل.

وقال التقرير إن بعض المحللين يسلطون الضوء على أن أحد الأسباب الرئيسية لعودة التضخم إلى الواجهة كمصدر للقلق الاقتصادي يكمن في تفكك العديد من العوامل الهيكلية التي دعمت «الاعتدال الكبير».

وأشار التقرير إلى أن الاستقرار الجيوسياسي النسبي في فتح طرق التجارة وانسياب تدفقات رؤوس الأموال، عزز تكامل سلاسل التوريد الإنتاج في الوقت المناسب بأقل تكاليف تخزين، فيما أدى بروز السياسة والمسؤولين الحكوميين التكنولوجيات المتعلقين إلى تثبيت التوقعات الاقتصادية من خلال سياسات ذات مصداقية وشفافية.

وأكد أن العوامل المشار إليها تحولت من عوامل مواتية إلى رياح معاكسة حيث أدى التشرد الجيوسياسي، الذي اتسم بتصاعد الحمائية، والتنافس بين الولايات المتحدة والصين، وحرب

«جي بي مورجان»: ترشيح مستشار لترامب لـ «الفيدرالي» قد يرفع عوائد السندات الأمريكية

توقع محللو «جيه بي مورجان» ارتفاع منحني عائد سندات الخزانة الأمريكية، الذي يقف حالياً عند أعلى مستوياته في أربع سنوات، في حال نجاح الرئيس السابق دونالد ترامب في تعيين أحد مستشاريه بمجلس محافظي الاحتياطي الفيدرالي.

واتسع الفارق بين عوائد السندات لأجل خمس سنوات و30 عاماً خلال تداولات الخميس، بعد أن رشح ترامب رئيس مجلس مستشاريه الاقتصاديين، ستيفن ميران، للانضمام إلى مجلس الاحتياطي الفيدرالي، في خطوة لا تزال بحاجة إلى موافقة مجلس الشيوخ.

ويأتي هذا الترشيح بعد تقارير رجّحت أن عضو المجلس كريستوفر والر هو الأوفر حظاً لخلافة جيروم باول في رئاسة المجلس.

وأوضح محللو البنك في مذكرة صدرت الجمعة أن ميران لطالما أكد أن سياسات ترامب الاقتصادية، بما في ذلك التجارة والهجرة والتعريفات وتحرير السوق، ستسهم في خفض التضخم؛ وهو ما يراه المحللين مخالفاً للواقع.



تعافي إنتاج النفط الثقيل من الشرق الأوسط وكندا يدعم المصافي الأمريكية

توقعات باتساع الفروق السعرية بين النفط الثقيل والخفيف في النصف الثاني من 2025



أوضح هيسلينغ من «ماراثون» أن إغلاق مصفاة «فيليبس 66» (Phillips 66) في لوس أنجلوس بطاقة 139 ألف برميل يوميا خلال الربع الرابع، ومصفاة «فاليرو» في بينيشيا بطاقة 145 ألف برميل يوميا في أبريل 2026، سيمنح باقي المصافي في الساحل الغربي فرصة أكبر للوصول إلى خام كاليفورنيا، مضيفاً: «يتمتع هذا النوع من النفط بميزة تنافسية».

رغم ذلك، حذر سيمونز من «فاليرو» من أن العقوبات على روسيا المقترحة من الرئيس الأميركي دونالد ترامب قد تؤثر سلباً على تدفقات النفط الثقيل وترفع أسعاره، قائلاً: «المجهول الوحيد حالياً هو ما قد يحدث مع العقوبات الروسية. حتى الآن لم نر تأثيراً كبيراً، لكن إذا كانت العقوبات فعالة وقلصت الإمدادات الروسية، فسيكون لذلك تأثير سلبي واضح».

الأخير من العام الجاري». من جهته، أشار ماثيو لوسي، الرئيس التنفيذي لشركة «بي بي إف إنرجي» (PBF Energy)، إلى أن ضيق الفروقات السعرية بين أنواع الخام شكل «تحدياً كبيراً» خلال الربع الثاني، بعدما خرج نحو 4 ملايين برميل من الخام المتوسط والثقل من السوق بين عامي 2022 و2023. وأضاف أن الشركة تتوقع تحسناً في الهوامش مع عودة ما بين 2 إلى 2.5 مليون برميل يوميا من الإنتاج بحلول الخريف المقبل، تزامناً مع صيانة المصافي الموسمية.

نفط كاليفورنيا

وفي مفاجأة غير متوقعة، قد تعود ولاية كاليفورنيا لتكون مصدراً للنفط الثقيل، بحسب ما يقول بعض المنتجين هناك، فإن تغييرات تنظيمية أجراها حاكم الولاية الديمقراطي غافين نيوسوم، قد تفتح الباب لاستئناف أنشطة الحفر.

تستعد شركات التكسير في الولايات المتحدة الأمريكية لتحسن في هوامش أرباحها خلال النصف الثاني من العام الجاري، مع توقعات بارتفاع إمدادات النفط الخام الثقيل منخفض السعر من كندا والشرق الأوسط، وهو ما يشكل أحد المحركات الأساسية لربحية القطاع.

تعتمد المصافي، إلى جانب الطلب على منتجاتها الأساسية من الوقود، على توفر خامات أولية منخفضة التكلفة. وقد أعادت العديد من الشركات، خاصة على ساحل خليج المكسيك، تهيئة مصافيها لمعالجة كميات أكبر من النفط الثقيل المخفض السعر، أو التبديل بسهولة بين الخام الخفيف والثقيل. ونتيجة لهذا التحول، أصبح الفارق سعري بين الدرجتين مؤشراً مهماً يُراقب عن كثب كمقياس لقدرة المصافي على تحقيق الأرباح.

إنتاج «أوبك»

أوضح ريك هيسلينغ، الرئيس التنفيذي للشؤون التجارية في شركة «ماراثون بتروليم» (Marathon Petroleum)، خلال مكالمة لمناقشة الأرباح هذا الأسبوع: «نتوقع أن تتسع الفروقات السعرية في النصف الثاني من العام». وأضاف أن زيادات الإنتاج من قبل «أوبك»، والمتوقع أن تكتمل بحلول سبتمبر المقبل، ستستغرق شهراً أو شهرين لتنعكس على تدفقات الخام العالمية والفارق سعري بين النفط الثقيل والخفيف.

أشار هيسلينغ إلى أن خام كندا -مصدر رئيسي للنفط الثقيل المستخدم في المصافي الأمريكية- من المتوقع أن يصبح أقل سعراً مع عودة المنتجين للعمل بعد انتهاء أعمال الصيانة، إلى جانب التوقعات الموسمية في مصافي ساحل خليج المكسيك التي تعالج هذا الخام. تُعد «ماراثون بتروليم» أكبر شركة تكسير في الولايات المتحدة الأمريكية. ذكر غاري سيمونز، الرئيس التنفيذي للعمليات في شركة «فاليرو إنرجي» (Valero Energy)، أن العقوبات المفروضة على نفط فنزويلا وحرائق الغابات في كندا التي قلصت عدد براميل الخام الثقيل المتجهة إلى ساحل خليج المكسيك، بددت جزئياً أثر إغلاق مصفاة ليونديل بازيل في هيوستن في وقت مبكر من هذا العام. وأضاف: «نتوقع تحسناً في الأوضاع خلال الفترة المقبلة، وربما يكون ذلك واضحاً فعلياً في الربع

التضخم في الصين مستقر بفعل حملة حكومية على حرب الأسعار



المستهلكين، في ظلّ ضعف القدرة الشرائية وتراجع المعنويات. **تنافس شرس في السوق الصينية** دفع التنافس الشرس في الداخل، الذي تغذيه القدرة الصناعية الفائضة، المصدّرين إلى خفض الأسعار لتعزيز المبيعات، مما أثار انتقادات لاذعة من الخارج ومُعمّقاً الاحتكاكات التجارية. أدرج المكتب السياسي للحزب الشيوعي، بقيادة الرئيس شي جين بينغ، هدف معالجة "المنافسة غير المنظمة" بين الشركات كأحد أهم أولوياته عند وضع أجندة السياسة الاقتصادية لبقية العام في اجتماعه الشهر الماضي. أطلق شي في يوليو دعوة إلى "كسر التحول التراجعي"، مستخدماً مصطلحاً لوصف حالة مدمرة من التنافس الشديد الناجم عن الطاقة الإنتاجية الفائضة التي تُجبر الأشخاص على العمل لساعات طويلة رغم تناقص العائدات. كما شكك الرئيس في حاجة الحكومات المحلية إلى الانخراط في نفس الصناعات الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي والمركبات التي تعمل بمصادر الطاقة البديلة.

تعهدت القيادة الصينية العليا في اجتماعها الشهري أواخر يوليو بتكثيف إدارة الطاقة الإنتاجية الفائضة في الصناعات الرئيسية، لكنها تواجه تحدياً في إنعاش الاقتصاد، وقد يكون من الضروري بذل جهود أكثر جرأة لتعزيز الطلب المحلي. **توقعات الصينيين دون تغيير** كما يبدو أيضاً أن حملة الدولة لم تُحدث تأثيراً يُذكر على توقعات الأشخاص، حيث انخفض مؤشر توقعات الأسعار، المستند إلى مسح أجراه البنك المركزي للأسر، منذ أواخر العام الماضي. كما تراجع مؤشر واسع النطاق للأسعار في أنحاء الاقتصاد، يُعرف باسم معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي، لتسعة أرباع متتالية، وهي أطول سلسلة له منذ عقود. ساعد الطلب المتين على السلع الصينية من الخارج الاقتصاد على الصمود بشكل مُفاجئ في مواجهة الرسوم الجمركية الأميركية، لكن أرباح الشركات الصناعية تتدهور إذ تواجه الشركات صعوبات لتمير التكاليف المرتفعة إلى

استقرت أسعار المستهلك في الصين خلال شهر يوليو، مع انحسار الضغوط الانكماشية، وذلك في ظل تعهد الحكومة باحتواء المنافسة المفرطة. أعلن المكتب الوطني للإحصاء يوم السبت أن مؤشر أسعار المستهلك ظل دون تغيير عن مستواه قبل عام. وكان متوسط تقديرات الاقتصاديين الذين استطلعت آراءهم بلومبرغ يشير إلى انخفاض بنسبة 0.1%. وأنهى التضخم سلسلة تراجع استمرت أربعة أشهر في يونيو، ليتحول إلى الارتفاع. استمر انكماش أسعار المصانع للشهر الرابع والثلاثين، حيث انخفض مؤشر أسعار المنتجين بنسبة 3.6%، دون تغيير عن التراجع الذي سجله في يونيو.

طلب المستهلكين هش

تعزز حروب الأسعار حدة الضغوط الانكماشية في الصين، حيث لا يزال طلب المستهلكين هشاً. أطلقت الحكومة حملة لكبح المنافسة الشرسية بين الشركات، والتي أدت إلى تآكل الأرباح وخفض الأجور في ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

ناسداك يسجل ذروة جديدة مدفوعاً بمكاسب التكنولوجيا وتفاؤل الفائذة

البنوك تقود مكاسب الأسهم الأوروبية.. وتفاؤل حذر بشأن أوكرانيا

الرسوم الجمركية الأميركية، في حين سلب المحللون الضوء أيضاً على أداء الشركات القوي خلال موسم إعلان النتائج. وقال محللون استراتيجيون في "بنك أوف أميركا غلوبال ريسيرش": "عادت القطاعات المالية لتكون الأكثر تميزاً". وعالمياً، يراقب المستثمرون التطورات الجيوسياسية بعد أن أفادت "بلومبرغ نيوز" بأن الولايات المتحدة وروسيا تسعيان إلى التوصل إلى اتفاق لوقف الحرب في أوكرانيا، والذي من شأنه أن يثبت احتلال موسكو للأراضي التي استولت عليها خلال غزوها. وانخفضت أسهم قطاع الدفاع الأوروبية بنسبة 0.8%، مسجلة مكاسب سنوية 51.4%، بفارق طفيف عن القطاع المصرفي. كما انخفضت أسهم شركة إعادة التأمين الألمانية "ميونيخ ري" بنسبة 7.2%، وصُنفت من بين أكبر الخاسرين على المؤشر القياسي، بعد أن خفضت توقعاتها لإيرادات التأمين للسنة المالية. وهبطت أسهم قطاع التأمين 1.6%، بعد يوم من تسجيلها أعلى مستوى لها على الإطلاق. وتشير بيانات جمعيتها لمجموعة بورصات لندن إلى أنه من بين 198 شركة مدرجة على المؤشر "ستوكس 600" أعلنت عن أرباحها حتى يوم الثلاثاء، تجاوزت 53% منها توقعات المحللين.

الفكرة الرئيسية هي عدم معارضته في ذلك". وأضاف: "الجانب الآخر من المعادلة هو الرسوم الجمركية، ولا تزال نتائجها غير مؤكدة. لا تزال المفاوضات جارية، ولا أعتقد أن الكثيرين يرغبون في البيع على المكشوف، مع العلم أنه قد تكون هناك انعكاسات سريعة لأي من قرارات الرسوم التي تسبب ارتباكاً حالياً". وارتفع مؤشر ستاندرد آند بورز 500 نحو 49.75 نقطة، أي بنسبة 0.78%، ليغلق عند 6389.75 نقطة. كما صعد ناسداك المجمع 208.72 نقطة، أي 0.98%، إلى 21451.42 نقطة، فيما زاد مؤشر داو جونز الصناعي 219.69 نقطة، أي 0.50%، إلى 44188.33 نقطة. **أداء الأسهم الأوروبية** وفي أوروبا، سجلت الأسهم أكبر مكاسبها الأسبوعية في 12 أسبوعاً في جلسة الجمعة، بدعم من أسهم البنوك، بينما يترقب المستثمرون مؤشرات على احتمال التوصل إلى وقف لإطلاق النار بين روسيا وأوكرانيا. وارتفع المؤشر "ستوكس 600" الأوروبي بنسبة 0.2%، ليصل إجمالي مكاسبه الأسبوعية إلى 2.2%. وصعد مؤشر البنوك في منطقة اليورو 1.9%، محققاً أفضل أداء للقطاعات منذ بداية العام بمكاسب بلغت 56.8%. واستفادت أسهم البنوك من لجوء المستثمرين إلى الأسهم المحلية، نظراً لعدم اليقين المحيط بسياسات

أغلقت الأسهم الأميركية على ارتفاع، وسجل المؤشر ناسداك إغلاقاً قياسياً مرتفعاً لليوم الثاني على التوالي في جلسة الجمعة، بفضل ارتفاع أسهم شركات التكنولوجيا، ومنها «أبل»، وسط تفاؤل إزاء توقعات خفض أسعار الفائدة هذا العام. كما سجلت المؤشرات الرئيسية الثلاثة مكاسب أسبوعية. ارتفعت أسهم "أبل"، موسعة مكاسبها في الآونة الأخيرة. وكان الرئيس الأميركي دونالد ترامب قال إن الشركة المنتجة لهواتف "آيفون" ستستثمر 100 مليار دولار إضافية في الولايات المتحدة، ليصل إجمالي استثماراتها إلى 600 مليار دولار على مدى السنوات الأربع المقبلة. وارتفع أيضاً المؤشر ستاندرد آند بورز 500، وساهم ارتفاع أسهم شركة "جوليان ساينسز" في دعمه، بعد أن رفعت الشركة توقعاتها المالية للعام بأكمله. وعززت البيانات الاقتصادية الضعيفة الأخيرة من توقعات خفض أسعار الفائدة. ويتوقع المتعاملون حالياً فرصة نسبتها نحو 90% لأول خفض في أسعار الفائدة الشهر المقبل، وفق أداة "فيد ووتش" التابعة لمجموعة "سي.إم.إي.". وقال ريك ميكلر من "شيرري لين إنفستمننتس" في نيوجيرزي: "من المؤكد أن هناك مستثمرين يعتقدون أنه إذا كان الاحتياطي الفيدرالي سيخفض أسعار الفائدة، فإن

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



news@aleqtisadyah.com نستقبل الاخبار على البريد التالي:

www.aleqtisadyah.com الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

اشترك مجاناً ليصلك العدد
50300624
أرسل «اشترك» عبر الواتس اب

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

تابعونا
@aleqtisadyahkw
www.aleqtisadyah.com

عدد الصفحات 23

رقم العدد 424

جريدة إلكترونية كويتية يومية

العدد 17 من صفر 1447 هـ • 10 أغسطس 2025 م • السنة الثانية

شركة عائلة ترامب تطرح مشروع عملات مشفرة بقيمة 1.5 مليار دولار



تستطلع شركة «ورلد ليبرتي فاينانشال» (World Liberty Financial)، المدعومة من عائلة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، مستثمرين كباراً بشأن خطة لتأسيس شركة عامة تحوز رموزها الرقمية «دبليو إل إف أي» (WLF1)، في خطوة تهدف إلى الانضمام إلى الطفرة التي تشهدها شركات إدارة الأصول الرقمية.

لا يزال هيكل الصفقة قيد الإعداد، وفقاً لأشخاص مطلعين على الأمر طلبوا عدم الكشف عن هوياتهم نظراً لسرية المحادثات. وأضافوا أن الشركة تستهدف جمع تمويل يُقدر بنحو 1.5 مليار دولار، مشيرين إلى أنه تم التواصل مع مستثمرين كبار في قطاعي التكنولوجيا والعملات المشفرة لدعم المشروع.

وذكر أن المناقشات تتقدم بوتيرة متسارعة.

منتجات وخطط «ورلد ليبرتي»

يُظهر الموقع الإلكتروني لشركة «ورلد ليبرتي» أن ترامب يشغل صفة «المؤسس المشارك الفخري». وكانت الشركة قد كشفت العام الماضي عن خطط إطلاق تطبيق للإقراض بالعملات المشفرة، وتطرح حالياً عملة مستقرة مدعومة بالدولار الأميركي تحمل اسم (USD1).

وتمكنت الشركة من جمع تمويل عبر بيع رمزها الرقمي «دبليو إل إف أي»، الذي كان قد صُمم في البداية كرمز حوكمة غير قابل للتحويل، لكنه سيصبح قابلاً للتداول في السوق المفتوحة.

في عام 2025، أعلنت شركات خزانة الأصول الرقمية، وهي

أجندة ترامب المؤيدة للعملات المشفرة

يواصل ترامب الدفع باتجاه سياسات داعمة لقطاع العملات المشفرة، حيث وقع مؤخراً قانوناً ينظم عمل العملات المستقرة المدعومة بالدولار الأميركي. وفي موازاة ذلك، وسعت عائلته نشاطها داخل الصناعة عبر إطلاق مشروع لتعدين العملات المشفرة، إلى جانب خطط لإطلاق صناديق متداولة في البورصة متخصصة في الأصول الرقمية.

كيانات تجمع رؤوس الأموال بهدف شراء العملات المشفرة، عن خطط لجمع ما يُقدر بـ79 مليار دولار لشراء «بتكوين» فقط، مدفوعة بمناخ تنظيمي أميركي داعم.

ويحذر خبراء السوق من أن هذا النموذج ينطوي على مخاطر أكبر عند التعامل مع الرموز الأقل سيولة. وغالباً ما تضمنت الصفقات السابقة عمليات استحواذ عكسية على شركات مدرجة صورية.

اشترك مجاناً ليصلك العدد
50300624
أرسل كلمة «اشترك» عبر الواتس اب

من المستفيد من تدمير القطاع العقاري!!
العالم يتهاافت علماء المستثمر الأجنبي والعدل ترفض تسجيل العقارات للأجانب

صدقت «الاقتصادية» وسبق
وتأخر «بيتك» في الإفصاح
23 والإفصاح
1
الحكومة
20 أكتوبر
مطلب من وزارة المالية من والى
المعادنة تضمن بسرعة الإفصاح
الحكومة
20 أكتوبر
مطلب من وزارة المالية من والى
المعادنة تضمن بسرعة الإفصاح
الحكومة
20 أكتوبر
مطلب من وزارة المالية من والى
المعادنة تضمن بسرعة الإفصاح



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الإلكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

يحيى حجازي
50624249

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf